



## الجلسة العامة ٥٠

الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٩/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

**خطاب السيد ليو أ. فالكام، رئيس ولايات ميكرونيزيا  
الموحدة**

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى  
خطاب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

اصطُحِب السيد ليو أ. فالكام، رئيس ولايات  
ميكرونيزيا الموحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أرحب في  
الأمم المتحدة باسم الجمعية العامة بفخامة السيد  
ليو أ. فالكام، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأدعوه  
إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس فالكام (تكلم بالانكليزية):** أود أن اغتنم  
هذه الفرصة لتنهتكم سيدي، على انتخابكم. وحكومتي  
تحيي انتخاب زعيم له هذه المؤهلات العظيمة، ونحن واثقون  
أنكم ستقودون أعمال هذه الهيئة بالكفاءة العالية والروح  
نفسها التي قادها بها سلفكم الموقر، السيد هاري هولكيري

مثل فنلندا. كما أننا نشترك في الفخر الذي يشعر به كل  
عضو في هذه الهيئة إزاء منح جائزة نوبل للسلام لمنظمة  
الأمم المتحدة ولأمينها العام، كوفي عنان الذي  
يحظى بإعجابنا الشديد. ونعرب عن ارتياحنا البالغ  
لإعادة انتخابه لفترة أخرى وخاصة في هذه الفترة الحرجة.

إن الكلمات لا تستطيع وصف الذعر الذي أصاب  
شعبي إزاء الحدث المأساوي الذي تكشف هنا في نيويورك  
وفي واشنطن وأماكن أخرى في أيلول/سبتمبر - والحدث  
الذي وقع بالأمس. فباسم شعبي أرجو أن تسمحوا لي  
بتأكيد أعظم مواساتنا وأصدقها لحكومة الولايات المتحدة  
وللضحايا وأسرتهم من كل أنحاء العالم. إن إصرارنا على  
مكافحة الإرهاب الدولي لا يتزعزع. وبلدي مستعد  
للمساعدة بأي طريقة يستطيعها كي يقدم المسؤولون عن  
هذه الأعمال الشنيعة إلى العدالة، وللتخفيف من معاناة  
المتضررين بأعمالهم.

إن المناقشة الخاصة التي انتهت مؤخرا في هذه الهيئة  
عن الإرهاب توضح أننا جميعا أخوة في هذه المعركة نشاطر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا  
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد  
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات  
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

جديدا للشعوب. ونحن نعرب عن تقديرنا أيضا للمعرفة الخاصة التي اكتسبناها من خلال التفاعل معكم جميعا هنا في هذا الحفل وفي غيره في منظومة الأمم المتحدة.

لقد تغير العالم، مثله مثل ميكرونيزيا نفسها، بسرعة لم يسبق لها مثيل أثناء السنوات الـ ١٠ الماضية. ورغم أننا أحرزنا بعض النجاح في منع نشوب الصراعات، فمن الواضح أنه لا تزال هناك تحديات ضخمة أخرى، كما ظهرت تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين. ومما يثلج صدرنا أن نشهد الأمم المتحدة وهي تؤكد زعامتها في مكافحة هذه المشاكل.

وقد جاء العام الماضي بمجموعة طموحة من المبادرات الجديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة لتعزيز رفاه الشعوب في جميع أنحاء العالم. وهناك مبادرات جديدة أكثر أهمية بكثير مما يسمح الوقت لي بذكرها هنا. ولكنني أود أن ألقى الضوء على بعض منها.

بينما ستظهر تدريجيا أثناء العقود القادمة بعض التهديدات الخطيرة لولايات ميكرونيزيا الموحدة، فإن بلادي تعاني الآن من قلق مستمر ومباشر، وهو الفقر. ولا أتكلم عن الفقر المتمثل في الجوع والأمراض التي لا تعالج، بل عن الحالة السائدة في العالم النامي التي نشأت نتيجة فشل جميع الدول باستمرار في تحقيق اقتسام متساو وعادل لموارد العالم. ومما يؤسف له أننا لسنا وحدنا، إلا أن ذلك لا يوفر عزاء كبيرا. ونحن نحیی الأمم المتحدة وهي تواصل عملها البطولي لتخفيض مستوى الفقر ولتحقيق مستوى معيشي أفضل لجميع شعوب العالم. وسنواصل العمل مع زملائنا في مجموعة الـ ٧٧ والصين من أجل اتخاذ تدابير إضافية لتخفيض مستوى الفقر ولتحسين مستوى المعيشة لكل البشر.

والعزلة التاريخية لولايات ميكرونيزيا الموحدة وفرت لنا الحماية من ويلات أمراض معدية كثيرة مثل الإيدز.

العزم على أن نفعل أي شيء للقضاء على هذه الآفة التي أصابت الحضارة. ولكن رغم الحزن الشديد في قلوبنا جميعا من الأحداث الأخيرة والمستمرة لا يمكن أن يتعطل العمل العادي في هذه الهيئة. ومن مظاهر كسب هذه المعركة إبداء التزام وقدرة هذه الهيئة على مواصلة العمل الكبير في إطار الميثاق وعلى كل الجبهات.

ومن ثم، فبالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتخذة لمواجهة الأزمة الراهنة، أناشد جميع الدول الأعضاء التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي اعتمدت بقرار الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وبدء إنفاذها في أقرب وقت ممكن. ولقد وقعت بالأمس على هذه الاتفاقية الهامة باسم ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأتوقع أن يصدق عليها برلماننا فوراً.

ويسعدني أن أقول إن هذا العام يوافق الذكرى السنوية العاشرة لعضوية ولايات ميكرونيزيا الموحدة في الأمم المتحدة. ففي تلك السنوات العشر، تعرض شعبي والعالم أجمع لتغيير غير مسبوق. وبمساعدة منظومة الأمم المتحدة أخذ شعبنا الميكرونيزي يعمل دون ملل على صياغة هويتنا على المستوى الدولي.

وقبل خمسة عشر عاما بدأنا مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقة الارتباط الحر، وهي علاقة تعتبر إلى حد كبير غير مسبوقة في العلاقات الدولية. وخضع هذا الترتيب لتمحيص هائل في الأمم المتحدة انتهى بموجبه وضعنا كإقليم تحت وصاية الأمم المتحدة. وهذه شهادة على جهود هذه الهيئة ومنظومة الأمم المتحدة تجعلني أقف اليوم أمامكم ممثلاً لأمة - على قدم المساواة في أسرة الأمم.

ولقد ظلت ثقافتنا لمئات السنين معزولة عن بقية الأمم العالم. وخلال السنوات العشر الماضية فتحت عضويتنا في الأمم المتحدة أمامنا آفاقاً جديدة وشراكة جديدة وفهما

وبصفتنا أمة لديها أصغر سكان العالم سنا، فإن قضايا الأطفال والشباب تسبب لنا أعمق القلق. ولهذا، نحیی قرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تعني بالأطفال. ونتفهم تماما الحاجة إلى إعادة تحديد موعدها، ويسعدنا أن الجمعية قد قررت عقد هذه الدورة في أيار/مايو القادم بغية إعطاء قضايا الأطفال والشباب الأهمية التي تستحقها. وفيما يتصل بذلك، يسرني أن أعلن أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد بدأت عملية التقييم بغية التوقيع والتصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

ونظرا لوتيرة التغيير الهائلة، ليس من المستغرب أن الأمم المتحدة نفسها لم تتمكن من مواكبة التطورات في بعض الجوانب. ونحن نقدر جهود الإصلاح الجارية، وإن كنا نشجع مضاعفة الجهود بشأن المسائل المتبقية التي تتطلب الاهتمام، مثل إعادة تشكيل مجلس الأمن.

وبينما تتصدى بلادي للمجموعة الكاملة من المشاكل عبر الوطنية مثل الاتجار بالمخدرات وغيرها من الأنشطة الجنائية الدولية، هناك تهديد يشغل اهتمامنا الخاص. وأتكلّم بطبيعة الحال عن الارتفاع المتسارع في مستوى البحر، الناتج عن تغير المناخ العالمي. ونعلم الآن أن ما تنتجه الأنشطة البشرية من غازات الدفيئة يؤدي دورا هاما. وهذه القضية العالمية هي التي تهدد مستقبل بلادي أكثر من أي شيء آخر.

ولا تسهم ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلا على نحو ضئيل جدا في مشكلة تغير المناخ نتيجة لأفعال البشر؛ ومع ذلك فنحن من دول "الخط الأول" التي لا بد لها من التصدي لآثار هذه المشكلة. وإننا نتكون من طائفة من الجزر المتنوعة جيولوجيا، من الجزر المرجانية المنخفضة المستوى إلى التلوات البركانية الجبلية وتشاطر كلنا صفة مشتركة واحدة منذ فجر التاريخ، وهي أن سبل رزق شعبنا ترتبط

واندماجنا مع المجتمع العالمي يحمّل في طياته تغيرا في هذا المجال أيضا. وفي السنة الماضية شهدت بلادي أول حالة محلية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وهذه تجربة بسيطة مقارنة بتجارب البلدان التي يدمرها هذا المرض، إلا أن هذا يشكل مصدر قلق في بلد يزيد عدد سكانه بقليل على ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. ونؤيد بإخلاص مبادرات الأمم المتحدة في هذا الصدد، مثل دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي عقدت مؤخرا.

ولا تزال الصراعات التقليدية قائمة، ومما يسبب القلق الشديد أن كثيرا من العداوات القديمة تتحول إلى أعمال قتالية مكشوفة. وهذا يؤكد أهمية مبادرات الأمم المتحدة، مثل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عُقد هذا العام في ديربان، جنوب أفريقيا.

وبعد سنوات عديدة من الهدوء والسلام عموما، فإن منطقتنا، أي منطقة جزر المحيط الهادئ، قد شهدت مؤخرا بضعة صراعات طويلة تندلع في عنف ذي أبعاد مزعجة. ونشيد بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى التوصل إلى تسويات سلمية وتقديم ولايات ميكرونيزيا الموحدة دعمها الكامل للتدابير الجارية التي تستهدف المحافظة على السلام.

وقد كان محفل جزر المحيط الهادئ من أكثر الوسائل فعالية بصفة دائمة في تحقيق هذا الهدف من المحيط الهادئ. فقد اضطلع هذا المحفل أثناء الأعوام الـ ٣٠ التي مرت على إنشائه بدور حاسم في صون السلم والأمن في منطقتنا. كما أنه أسهم في إحراز تقدم ملحوظ في مجموعة واسعة النطاق من القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وأسعدني أن أشارك في الاجتماع الذي عقده المحفل مؤخرا، وبوسعي أن أعرب عن تأييد بلادي الكامل للبلاغ الصادر هذا العام، بوصفه وثيقة من وثائق دورة الجمعية العامة هذه.

أسفر عنها المؤتمر الذي انتهى لتوه في مراكش والمتصلة بمسائل مهمة من قبيل إنفاذ الامتثال.

إننا وجميع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي وقعت قبل تسعة أعوام، قد شجعنا "المبدأ الوقائي"، القائل إن عدم وجود يقين علمي أكيد لا يمكن أن يُتخذ مبررا للتقاعس عن العمل. واليوم، لم يعد لدينا في الواقع أي شك في أن المشكلة الرئيسية هي مشكلة حقيقية. غير أننا نشعر بالأسى إذ نرى في وسائط الإعلام وغيرها أن حفنة من المتشككين في "الاحتباس الحراري" ما زال يتاح لهم منبرا مساويا للمنبر الذي يُتاح للعلماء البارزين الأعضاء في الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

وقد شهدنا في السنوات العشر الماضية إحراز بعض التقدم في شكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها كثير من الوفود، وبفضل حسن النوايا من جانب الحكومات. إلا أن التغير الحاصل في موقف عديد من الموقعين الرئيسيين على البروتوكول، وهم أيضا من أكبر المولدين لغازات الاحتباس الحراري في العالم، يقوض النجاح الذي حققته مؤخرًا محادثات بون ومراكش، كما أثار القلق الشديد لدى الدول الجزرية الواطئة. وإننا نحیی بحرارة البلدان التي تمسكت بالتزاماتها بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة. ونطالب البلدان التي لم تفعل ذلك بأن تجد لديها الإرادة السياسية لكي تتخذ الإجراءات التي ستكون في صالحها في نهاية المطاف على المدى البعيد.

وليس في نيتي تجاهل الصعوبات الاقتصادية الأساسية التي قد تنطوي عليها مثل هذه التغيرات؛ فنحن نفهمها جيدا. وفي السنوات الخمس الماضية، اتخذت ولايات ميكرونيزيا الموحدة تدابير لم يسبق لها مثيل لتخفيض حجم

بالبحر. وحتى في جزرنا المرتفعة، مثل بوهيني وكوسراي، تعيش الأغلبية العظمى من السكان في جميع الجزر في السهل الساحلي. ومن غير المستطاع في معظم الجزر الانتقال إلى مستويات أعلى.

والعلماء الموقرون للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يؤكدون أن المناخ آخذ في التغير وأن الأنشطة البشرية تؤدي دورا هاما في زيادة درجة حرارة كوكبنا. وتشير الشواهد العلمية ذات المصدقية إلى أن مقدار تأثير هذا الاحترار قد يكون أكبر من أقصى التقديرات تطرفا قبل ١٠ سنوات بالتحديد. والواقع أنه ربما يكون الأوان قد فات لإنفاذ بلادي وبلدان أخرى عديدة مثلها في جميع أنحاء العالم.

لقد شهدت منطقتنا بالفعل بدايات انتقال شعوبها نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر من جراء الاحترار العالمي. وهذا العام، أعلنت توفالو، وهي من جيراننا ذات الموقع المماثل لنا في المنطقة، أنها بدأت في البحث عن خيارات للانتقال إلى أماكن جديدة. ومن المؤسف أن النتائج الأولية لا تدعو إلى التشجيع، إذ ليس هناك استعداد موحد لدى أكثر البلدان حظا لتوفير ملاذ لأوائل "اللاحثين بسبب تغير المناخ". ومما لا شك فيه، أن سكان الجزر المرجانية النائية من ولايات ميكرونيزيا الموحدة، والتي يعيش فيها نص السكان في بلدنا، هم من بين الذين سينضمون إلى شعب توفالو في المرة التالية إذا استمر الاتجاه الحالي.

وتشير هذه التطورات بإلحاح متجدد إلى الحاجة لإجراء مناقشة بناءة ترمي إلى وضع استراتيجيات للتكيف والتمويل، فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشجعنا ذلك الاهتمام الجديد الذي يولي لهذه القضايا في المؤتمر الأخير المعقود في بون، كما نرحب بالنتائج البناءة التي

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ليو أ. فالكم، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيكاراغوا.

اصطحب السيد أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا، إلى قاعة الجمعية العامة

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس لاكايو** (تكلم بالاسبانية): قبل أن أبدأ خطابي، اسمحوا لي باسم شعب وحكومة نيكاراغوا، أن أعرب عن أسفنا لشعب وحكومة الجمهورية الدومينيكية إزاء الحادث الذي وقع بالأمس. واسمحوا لي أيضا، يا سيدي الرئيس، أن انضم إلى من سبقوني في تهنئتك على انتخابكم بجدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، وأن أعرب عن ثقتي بأن هذه الدورة سوف تنهي أعمالها بنجاح بفضل إدارتكم القديرة. وأود أيضا أن أعبر عن أبلغ آيات التقدير العميق للعمل الجدير بالثناء الذي اضطلع به رئيس الجمعية العامة السابق السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا.

كذلك، أود أن أحيي الأمين العام السيد كوفي عنان، لا على إعادة انتخابه فحسب لفترة ولاية ثانية بتوافق

قطاعها العام، وهو أكبر صاحب عمل في بلدي. وقد افتقدت هذه الخطوات إلى الشعبية السياسية على نطاق واسع، ولكنها كانت ضرورية، ووضعتنا على الطريق السليم نحو مستقبل اقتصادي مستدام. وبالمثل، فإن المكاسب الاقتصادية على المدى الطويل والمزايا التنافسية يمكن أن تحققها الدول التي تنتهج استراتيجية مرحلية لمواجهة تغير المناخ.

ونحن الشعب الميكرونيزي شعب أبي. فقد عانينا على مر القرون من صعوبات بدا أن من الصعب التغلب عليها، وكان آخرها المخاطر المترتبة على تغير المناخ. وهي ليست من صنعنا، شأنها شأن بعض المخاطر الأخرى التي واجهناها، وهي ليست بالشيء الذي يمكننا أن نتغلب عليه بأنفسنا. ويوفر بروتوكول كويتو، على نحو ما اتفق عليه في مراكش، الآلية اللازمة التي تمكن معظم الدول من البدء بمواجهة الاحترار العالمي. وإنني أهنئ المتفاوضين على إنجازهم الهام بل والتاريخي. لكن الانبعاثات التي اتفق على خفضها لا تمثل إلا خطوة أولى صغيرة.

وأود أن أكرر في الختام، تعاطف شعب ولايات ميكرونيزيا الموحدة بإخلاص مع الذين يعانون حاليا في جميع أنحاء العالم من العنف والفقر والإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان. وإننا نصلّي من أجل التوصل إلى نهاية سلمية للصراعات الحالية التي تحتاج مناطق كثيرة.

وما يدعونا إلى الاطمئنان أن روح الأمم المتحدة ومبادئها ستهدي القادة في سعيهم الحثيث للحيلولة دون اندلاع أعمال العنف في المستقبل بينما يسعون للتخفيف من المعاناة الحالية. ويشعر وفدي بالفخر لما قدمه من إسهام أثناء السنوات العشر الأولى لعضويتنا، ويتعهد بأن يبذل قصارى جهده لمواصلة تعزيز أهداف الأمم المتحدة لما فيه صالح جميع الشعوب في شتى أنحاء العالم.

من خلال منع نشوب النزاعات بين الدول وحلها بالطرق السلمية وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والتقليدية، التي تتنافى مع مبادئ القانون الإنساني الدولي.

وقد دفع التزامنا الراسخ بالسلام والأمن العالميين بلدي إلى استضافة الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، رغم أن ذلك الاجتماع انعقد بعد حوادث ١١ أيلول/سبتمبر بقليل. وأتاح مؤتمر ماناغوا للدول الأطراف أن تجدد التزامها وتنويعها مع الارتياح بالتقدم الهام الذي أحرز في الحملة من أجل القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن الخطوات الملموسة في جهتنا المبذولة لوقف المعاناة التي تحدثها الألغام المضادة للأفراد تصديق ما يزيد عن ١٢٠ دولة على الاتفاقية، وتعزيز آليات تنفيذها، والتقدم المحرز في إزالة الألغام، وتدمير الألغام المخزونة في مختلف بقاع العالم، والحظر الفعلي المفروض على الاتجار الدولي في هذه الأسلحة.

وأود أن أناشد الدول جدياً التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، إن لم تكن قد صدقت عليها بعد. وترحب نيكاراغوا أيضاً مع الارتياح ببرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، الذي اعتمد في ٢١ تموز/يوليه.

ومنذ عام واحد فقط عقدنا مؤتمر قمة الألفية، الذي قدمنا فيه التزامات تتوخى مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وأكدنا من جديد إيماننا بأن الأمم المتحدة هي الأداة المحورية لتعزيز السلام والأمن والرخاء والعدالة.

ولكي نتصدى بشكل فعال للتحديات التي تفرضها علينا الألفية الجديدة، وهي تحديات لا سبيل إلى تجاهلها، من الأهمية بمكان أن نتخذ خطوات متسمة بالتصميم لإصلاح

آراء المجتمع الدولي، وإنما أيضاً على الشرف العظيم الذي يستحقه بمنحه جائزة نوبل للسلام مؤخراً بالاشتراك مع الأمم المتحدة.

لقد تلقى شعب وحكومة نيكاراغوا بقلق شديد أنباء الهجمات الإرهابية الإجرامية على شعب وحكومة الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر. ومنذ ذلك الحين عبرنا عن تضامننا وتعاوننا مع شعب وحكومة الولايات المتحدة من أجل القبض على جميع المتورطين في هذه الأعمال البغيضة ومعاقبتهم. فحجم هذه الأعمال الإرهابية يحمل معه تحديات جديدة ومتنوعة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. إن أعداء السلام والديمقراطية قد حاولوا إيجاد مناخ من عدم الثقة والخوف ولهذا، فإن التحدي الأول الذي يواجهنا هو ألا نسمح لأنفسنا بأن نخاف أو أن تشل تهديداتهم وأعمالهم الإرهابية قدرتنا على الحركة.

وعلى صعيد أمريكا الوسطى، اعتمد رؤساء البرزخ في هندوراس في ١٩ أيلول/سبتمبر إعلاناً بعنوان "أمريكا الوسطى تتحد في مواجهة الإرهاب"، أعربنا فيه بقوة عن إدانتنا لأي روابط بين الجماعات أو القطاعات في منطقة أمريكا الوسطى وبين الإرهاب الدولي. وبدأنا اعتباراً من ذلك التاريخ في الاضطلاع بمبادرات عملية ترمي إلى تحسين نظم المعلومات فيما بين البلدان المتجاورة، وزيادة التنسيق بين القوات الجوية والبحرية في التصدي للتجار غير المشروع، وكفالة تحسين الرقابة على الحدود، ولتمكين وكالات الأمن العام المتخصصة من تبادل المعلومات فيما بينها، وزيادة السيطرة على وثائق السفر، وتعزيز أمن المطارات والطيران الدولي.

ونيكاراغوا طرف في التدابير والأحكام التي تعزز السلام والأمن وتوصوفاً على الصعيدين الدولي والإقليمي

الإنسان. ويجب أن تعرب الأمم المتحدة عن تقديرها لهذه الجهود الجديرة بالثناء على الصعيدين الوطني والدولي، وينبغي أن تُمنح جمهورية الصين حق الاندماج في النظام الدولي المتمثل في الأمم المتحدة بعد أن وفّت بالشروط الأساسية لذلك وفقا للقانون الدولي.

وقد اتخذنا نحن أبناء نيكاراغوا منذ بدء ولايتي في عام ١٩٩٧ خطوات ملموسة في وظيفة هامة هي تعزيز الديمقراطية وتوجيه بلدنا على طريق الديمقراطية. وقد قدم الشعب النيكاراغوي تضحيات كبيرة في إرساء قواعد التنمية البشرية المستدامة بتعزيز سيادة القانون، وتحقيق استقرار الاقتصاد عن طريق تنفيذ سياسات مالية وضريبية مسؤولة، والنص على المشاركة الفعالة من قِبل المجتمع المدني في صنع القرار الوطني، ووضع استراتيجية طويلة الأجل في المعركة ضد الفقر ولتقليل الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بيد أن تلك العملية لم تكن سهلة، نظرا لثقل عبء ديننا الوطني الخارجي، والأزمات المالية الدولية، والانخفاض في ثمن منتجاتنا التصديرية الرئيسية، والكوارث الطبيعية.

وسيدكر التاريخ الوطني الانتخابات التي أُجريت في بلدي يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بوصفها نموذجا للشفافية والروح العامة وعمق الاقتناع بالديمقراطية. وتتجلى الدرجة التي حققها بلدي على طريق التقدم صوب تعزيز مؤسساته الديمقراطية في النظام والشفافية اللذين اتسم بهما سير هذه العملية، وفي المشاركة العريضة من جانب المواطنين، حيث كانت نسبة غير المشاركين أقل من ١٠ في المائة من السكان.

إننا نؤيد بشدة عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر انعقاده في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والذي ستكون مهمته تقييم الحالة الراهنة لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض). وكتعبير عن هذه

الأمم المتحدة، ولكفالة أن تتناسب سياساتها وهياكلها مع حقائق المجتمع الدولي المعاصر وآماله. وتشاطر نيكاراغوا جميع الدول الأعضاء اهتمامها بتعزيز منظماتنا من أجل الارتقاء إلى الحد الأمثل بعملها في صون السلام والأمن الدوليين، ومنع نشوب الصراعات، وتعزيز التنمية المستدامة، والحرب على الفقر.

ومن الأمور الحاسمة في هذا السياق الماضي قدما للأمام في إصلاح مجلس الأمن حتى يتسنى لتلك الهيئة التجاوب على نحو كامل وفعال مع الاحتياجات الراهنة والتحديات التي تواجه شعوبنا في المستقبل.

علاوة على ذلك، فإن التغيرات العميقة التي مرت بما مجتمعاتنا في جميع أرجاء العالم منذ عام ١٩٤٥ تتطلب من الأمم المتحدة أن تؤكد مجددا بصفة عاجلة رسالتها العالمية كشرط مسبق أساسي لمواجهة التحديات الجديدة من خلال المشاركة الكاملة والفعالة من جانب جميع الشعوب دون تمييز ودون استبعاد لأحد.

بيد أنه لا يمكن تحقيق هذه الرسالة العالمية على الوجه الأكمل ما دامت دولة ديمقراطية وموقعة على ميثاق سان فرانسيسكو لا تستطيع أن تشارك بوصفها عضوا كامل العضوية في منظومة الأمم المتحدة. وجمهورية الصين كما هو معروف بلد ديمقراطي، وحكومتها المنتخبة بحرية وشفافية هي الوحيدة التي يمكن أن تمثل مصالح ورغبات شعب تايوان تمثيلا مشروعاً لدى الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن نواصل إنكارنا على سكان جمهورية الصين البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة حقهم في أن يكونوا ممثلين لدى الأمم المتحدة وفي أن يشاركونا بذل الجهود لتعزيز السلام والتنمية لصالح الأجيال القادمة.

ولنتذكر أن جمهورية الصين قد أدت دورا إيجابيا في تعزيز التجارة العالمية واستئصال الفقر والتهوض بحقوق

الواسع بالدور المتزايد الذي تؤديه المنظمة العالمية في سبيل النهوض بالسلام والأمن والتنمية، وهي في الوقت ذاته تكليف لها بمسؤوليات أكبر، وثقة في قدرتها على التصدي للتحديات العالمية الحالية والتحديات الناشئة.

تتعقد هذه الدورة للجمعية العامة في وقت يتكاتف فيه المجتمع الدولي ويوحده صفوفه لمواجهة مهمة منقطعة النظير وهي بلورة استجابة فعّالة لتحدي الإرهاب. وقد أدان شعب منغوليا وحكومتها إدانة قاطعة هجمات ١١ أيلول/سبتمبر المحمجة، بوصفها عملا مدبرا من أعمال الإرهاب يستهدف الحرية والديمقراطية، وهجمة ضد الإنسانية بأسرها، وأعربا عن تأييدهما التام للجهود الجماعية التي يضطلع بها ائتلاف مكافحة الإرهاب. ومن فوق هذه المنصة الرفيعة، أود أن أؤكد مجددا التزام منغوليا القوي بكفاحنا المشترك ضد آفة الإرهاب. وباسم حكومة منغوليا، أود أن أكرر الإعراب عن مواساتنا العميقة لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ولجميع الأسر التي أضررت من هذا الحادث المأساوي. كما أعرب عن تعازينا لسكان مدينة نيويورك ولحكومتها الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الدومينيكية على الحادث المأساوي الذي وقع بالأمس هنا في نيويورك.

لقد كان رد المجتمع الدولي على الهجمات الإرهابية دليلا واضحا على عزمه الوطيد على مكافحة هذا الوباء العالمي بصورة جماعية. وفي هذا الصدد، نرى أن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، تدير أتمى في حينه ولم يسبق له نظير في نطاقه وطبيعته. فقد أرسى الأساس لتدابير عملية تتخذها الدول الأعضاء كافة لمكافحة الإرهاب، وأنشأ آلية فعّالة لرصد تنفيذه. وحكومتنا تتخذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام القرار، كما قدمت، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، التقرير ذا الصلة بهذا الموضوع للجنة مناهضة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

الإرادة، نشير إلى مصادقتنا على اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي، والجهود التي اضطلع بها المجلس الوطني للتنمية المستدامة، ومشاركة نيكاراغوا في مشاريع كبرى للمحافظة على النظم البيئية الثرية في المنطقة، مثل الممر الأحيائي لأمريكا الوسطى والممر الأحيائي للمحيط الأطلسي.

إن المشاكل والتحديات الجديدة التي تواجهها البشرية تتجاوز كثيرا قدراتنا الفردية كدول على التصدي لها. ولهذا السبب، يتحتم علينا أن نحدد التزامنا بأهداف الأمم المتحدة ومبادئها، الأمر الذي سيسمح لنا بأن نواصل التقدم نحو بناء عالم أكثر عدلا وسلاما وأمنا للأجيال المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد أرنولدو أليمان لاكايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

#### خطاب السيد نامبار انخيار، رئيس وزراء منغوليا

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لرئيس وزراء منغوليا.

اصطحب السيد نامبار انخيار، رئيس وزراء منغوليا، إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** يسرني أيمًا سرور أن أرحب بدولة السيد نامبار انخيار، رئيس وزراء منغوليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد انخيار (منغوليا) (تكلم بالانكليزية):** أود بادئ ذي بدء، أن أهنيئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على إعادة انتخابه بالإجماع. إن جائزة نوبل للسلام التي منحت للأمم المتحدة وأمينها العام هي شهادة على الاعتراف

ومع بداية ظهور عصر العولمة، أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه لا يمكن لأي بلد أن يكفل أمنه بمفرده. وعدم إمكانية تجزئة الأمن البشري العالمي؛ يقتضي من كل بلد في المجتمع الدولي أن يبدي رغبة حقيقية في التضامن وتقاسم المسؤولية، حتى يتمكن من التصدي بفعالية للتحديات الهائلة التي تواجهه في مطلع هذه الألفية الجديدة.

بعد عدة عقود من الجهود الإنمائية، لا يزال عدد الفقراء في العالم مرتفعا إلى حد مخجل. والاستبعاد والتهميش وعدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، كلها عوامل تزداد تفاقما بفعل التهديدات العابرة للحدود، سواء القائمة حاليا أو تلك التي بدأت في الظهور.

وإذا تأملنا الماضي، يمكننا أن نصف عقد التسعينات بأنه عقد الالتزام بالتنمية، فقد عقدت فيه مجموعة من المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة، أسفرت عن إعلانات مهمة وخطط عمل. ومع ذلك، فإن العالم اليوم، من نواح عديدة، لا يجد نفسه أحسن حالا. والسؤال المشروع الذي يطرح نفسه هو لماذا؟ وهل المجتمع الدولي الذي ينظر إليه على نحو متزايد على أنه أسرة بشرية واحدة تعيش في قرية عالمية مشتركة، لديه القدرة على تصحيح هذا الوضع؟ من الناحية الفنية يبدو أن الإجابة الصحيحة عن هذا السؤال هي نعم. فهناك الموارد - المالية والبشرية والتكنولوجية - التي تكفل حياة أفضل. ومن ناحية أخرى، علينا أن نعترف أيضا بأن الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع متعددة، لأن التغييرات التي مر بها العالم والتحديات التي واجهها على امتداد العقد الماضي كانت معقدة حقا سواء في طبيعتها أو في نطاقها.

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نتفق مع الأمين العام

في أن

”اتساع الفجوة بين الأهداف والمنجزات يعني ضمنا أن المجتمع الدولي قد أخفق في الوفاء بالالتزامات

وأود كذلك أن أبلغ الجمعية بأن منغوليا وقعت بالأمس على اتفاقية عام ١٩٩٩ الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وبالتصديق على هذه الاتفاقية في المستقبل القريب، ستكون منغوليا قد أصبحت طرفا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة التي تنطبق عليها في مجال مكافحة الإرهاب. كما نعتقد أنه من الضروري، في ضوء الأحداث الأخيرة، زيادة تعزيز الإطار القانوني الدولي القائم حاليا، عن طريق الإسراع بإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، واتفاقية ضد الإرهاب النووي، وفضل أن يتم ذلك في هذه الدورة للجمعية العامة. وفي هذا الصدد، لا بد من التعجيل بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

ولوضع استراتيجية مكافحة الإرهاب في سياقها الصحيح، يبدو لنا من المهم أن نعالج هذه المشكلة من منظورها الأوسع، وأعني بذلك التصدي للقضايا التي توفر تربة خصبة للإرهاب، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، والاتجار غير القانوني بالأسلحة وما إلى ذلك. والأمم المتحدة، في رأينا، في موقع فريد يمكنها من مواجهة هذا التحدي وتطوير استراتيجية شاملة لاقتلاع الإرهاب الدولي من جذوره، من خلال عمل عالمي شامل ومتضافر.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر غيرت شكل العالم الذي عرفناه تغييرا جذريا. فقد كشفت عن مدى ضعف الأسرة البشرية. وكشفت أيضا، وبما لا يدع مجالاً للشك، عن مدى الحاجة إلى تغيير النهج الذي نتعامل به مع أمننا الخاص. وفي هذا الصدد، فإن مفهوم الأمن البشري الذي يكون محوره سلامة الإنسان وأمنه ورفاهة يستحق أن نوليّه أقصى الاهتمام. ونرى أن الميزة الأولى في مفهوم الأمن البشري هي أنه يعالج بطريقة شاملة الحرية الثلاثية المذكورة في إعلان الألفية: الحرية من العوز والحرية من الخوف وحرية العيش في بيئة أكثر صحة ونظافة.

البالغة الأهمية التي تعهد بها خلال فترة التسعينات".  
 (A/56/326، الفقرة ٨١)

وتيسير العقبات التي تعوق التنمية في البلدان النامية غير الساحلية كما اعترف بذلك في إعلان الألفية. ويشاطر وفد بلادي الرأي القائل بأن الالتزام بأمن البشر يتطلب زيادة التعاون الدولي في منع اندلاع الصراعات وتعزيز القدرات اللازمة لمساعدة البلدان في استعادة السلام وبناءه وحفظه. وفي هذا الصدد، تؤيد منغوليا تمام التأييد الأمين العام في جهوده الرامية إلى تحريك الأمم المتحدة من ثقافة ردود الفعل إلى ثقافة الوقاية. ونرى أن التفاهم المتبادل والحوار بين الشعوب والحضارات المختلفة أمر مطلوب بالفعل لكسر نمط عدم الثقة والشك والاتهامات المتبادلة، الذي إما أن يؤدي إلى نشوء صراعات أو أن يستخدم كذريعة لاستمرار الصراعات. ونحن نعرف أن التفاهم المتبادل والحوار أمر ممكن عندما يكون هناك تعاون بين الدول.

وتكتسي الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية خاصة بالنسبة لبلادي وشعبها ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لانضمام منغوليا إلى الأمم المتحدة. ففي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، أصبحت منغوليا عضواً كاملاً العضوية في هذه المنظمة العالمية، وهو حدث له أهمية تاريخية بالنسبة لشعبنا. وبمرور السنين، ازداد تعاوننا مع منظمات أسرة الأمم المتحدة اتساعاً، في النطاق والمضمون. واليوم، أصبحت منغوليا طرفاً في نحو ١٤٠ معاهدة واتفاقية دولية، كما أنها عضو في ٣٣ منظمة حكومية دولية و ٢٠ منظمة إقليمية. وكان لمساعدة الأمم المتحدة وتعاونها دور فعال في تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، والتعليم، وتكنولوجيا الصحة والمعلومات، وخفض حدة الفقر، وحماية البيئة، واستحداث استجابة ملائمة للكوارث الطبيعية.

وفي إطار هذه الذكرى السنوية الأربعين، اضطلعنا بعدد كبير من الأنشطة لتقييم تعاوننا في الماضي مع المنظمات

والسؤال الصريح الحقيقي يكون، إذن: هل لدينا ما يكفي من إرادة سياسية وإحساس بالتضامن لصوغ الشراكة الحقيقية المطلوبة لمحو التناقض الصارخ بين الالتزامات المقطوعة والعمل؟ والرد على هذا السؤال، في نهاية المطاف، يجب أن يكون بالإيجاب، وأن يكون مدعوماً بإجراء عملي ملموس. ولا يمكننا أن نفشل في الوفاء بالتزاماتنا لعقد آخر لو كنا جادين في ضمان الأمن الإنساني. ولا يمكننا أن نفشل في تنفيذ الأهداف بالغة الأثر والممكن تحقيقها التي حددتها قمة الألفية في العام الماضي. ففشلنا يمكن أن يستخدم كذريعة لتبرير أعمال مميته يرتكبها أولئك الذين يشكلون تهديداً للبشرية. فلنجعل إذن العقد الأول من هذا القرن الجديد عقداً للتنفيذ والتعاون من أجل بلوغ عالم أفضل وأكثر سلامة وأماناً. لا بد لنا من أن نبذل فوراً جهوداً إضافية. وليمكن للبلدان الموسرة أن تدلل على تضامنها ومسؤولياتها المشتركة بزيادة فتح أسواقها، وإتاحة تخفيف أكبر وأسرع لعبء الديون، وتقديم مساعدة إنمائية أكثر وأفضل تركيزاً وحوافز لزيادة تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر إلى شركائها الأقل حظاً.

وينبغي لنا أن نعبئ الإرادة السياسية اللازمة لإنجاح المؤتمرات المرتقبة المعنية بتمويل التنمية، والتنمية المستدامة، والأمن الغذائي. ويجب أن تأخذ الأعمال التحضيرية لهذه المناسبات الهامة والمؤتمرات ذاتها في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، والمعرضة للخطر والمتضررة هيكلية، بغية تمكينها من الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف، والاستفادة من الفرص التي تتيحها فتوحات العولمة. ونرى أيضاً أن الاجتماع الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر الذي سيعقد في عام ٢٠٠٣ يكتسي أهمية بالغة لتعزيز التعاون الدولي من أجل

وتؤيد منغوليا عمليات حفظ السلام باعتبارها من الوسائل الهامة لصون السلم والأمن الدوليين. ومنذ منتصف التسعينات ما فتئت منغوليا تتخذ خطوات مدروسة وتحرز تقدما ملحوظا في تنمية قدرتها في مجال حفظ السلام. وتعبيرا عن استعدادها للإسهام في بعثات الأمم المتحدة ولحفظ السلام من خلال المشاركة بشكل مباشر فيها. وقعت منغوليا في عام ١٩٩٩ على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن الترتيبات الاحتياطية فيما يتعلق بتقديم ضباط أركان، ومراقبين عسكريين، وضباط طبيين. وتقف منغوليا على أهبة الاستعداد للتعاون النشط مع الأمم المتحدة ولتقديم مساهمة عملية في عملياتها لحفظ السلام.

إن منغوليا، بوصفها عضوا في مؤتمر نزع السلاح، لا يسعها إلا أن تتفق تماما مع ما ذكره الأمين العام في الفقرة ٧٧ من تقريره عن أعمال المنظمة (A/56/1) من أنه "ما زال مستوى التعاون الدولي في مجال نزع السلاح منخفضا بصورة مخيبة للآمال" - وبغية إخراج مؤتمر نزع السلاح من مأزقه المستمر، قد يبدو من المستصوب إعطاء زخم سياسي لجدول أعمال نزع السلاح من خلال عقد جلسة لمجلس الأمن على أعلى مستوى ممكن، أو عقد إحدى الدورات الاستثنائية لمؤتمر نزع السلاح المقبلة على مستوى وزراء الخارجية.

وفي السنوات الأخيرة، كانت منغوليا مشاركا نشطا في الأنشطة الدولية الرامية إلى تعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي وعملياته، وحماية حقوق الإنسان، والنهوض بعملية ترسيخ الديمقراطية. ويضمن دستور منغوليا لعام ١٩٩٢ الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للشعب المنغولي. ومنغوليا طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وقد أنشأت لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في أوائل هذا العام. ووقعت منغوليا أمس على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. واستعدادا منها لتقاسم

التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولتحديد المجالات ذات الأولوية لتعاوننا في المستقبل. وكانت ذروة ذلك كله المؤتمر المشترك الذي نظمته حكومة منغوليا والأمم المتحدة في أولنباتور يوم ٣ أيلول/سبتمبر تحت شعار: "أربعون عاما من التعاون بين منغوليا والأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الألفية". وقد ضمنت الفحوى الرئيسية لمناقشات ذلك المؤتمر ونتائجه في مذكرة حكومة منغوليا بشأن تنفيذ إعلان الألفية التي تم تعميمها كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الحالية للجمعية العامة.

وخلال العقود الأربعة الماضية من تعاوننا، ما فتئت منغوليا تسعى إلى الإسهام، حيثما أمكنها ذلك، في الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي للنهوض بالسلام والتعاون والتنمية. ومن دواعي الفخر لوفد بلادي أن يذكر بأنه بناء على مبادرة من منغوليا، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان بشأن حق الشعوب في السلم، والمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية للمفاوضات الدولية، وقرارات للاحتفال سنويا بأسبوع نزع السلاح، وقرارات ذات صلة بشأن أهمية الموارد البشرية والتعاونيات، والمرأة الريفية، والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وعلاوة على ذلك، فإن منغوليا، بوصفها بلدا يدعو بقوة إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى بقاع العالم، فقد أعلنت في عام ١٩٩٢ جعل إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي تعمل من أجل تعزيز طابعها المؤسسي.

واعترافا بالدور الهام للتعليم في كالة التنمية البشرية المستدامة وأمن البشر، يسر وفد بلادي أن ينوه بأن هذه الدورة للجمعية العامة على وشك أن تعلن بناء على مبادرة من منغوليا تسميه فترة السنوات العشر التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عقد الأمم المتحدة لحو الألفية.

وتواجه منغوليا تحديات كثيرة في مساعيها من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية متزامنة. وأود، بالنيابة عن حكومة منغوليا، أن أعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا العالي لشركائنا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على ما تعهدوا به من دعم سخي وتعاون في الاجتماع الثاني لفريق المساعدة الأنغولية، المعقود في أيار/ مايو الماضي في باريس، فأظهروا بذلك تأييدهم لسياسة حكومتي وإجراءاتها.

وستواصل منغوليا مشاركتها الفعالة في العمليات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وسوف لن تدخر جهدا لضمان أن تبقى المنظمة العالمية مركز تنسيق لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى العمل في اتجاه تحقيق السلم والتنمية في السنوات المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء منغوليا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إنجبار، رئيس وزراء منغوليا، من المنصة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل جاكايا كيكوي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تنزانيا المتحدة.

**السيد كيكوي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أعثنم هذه الفرصة لأهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. إن انتخابكم دليل واضح على ثقة العضوية كلها بقيادتكم المقتدرة ومهاراتكم الدبلوماسية وتقديرها العالي لها. ونتمنى لكم النجاح في المهام المنتظرة. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل ودعمه.

ونتقدم بتحياتنا أيضا إلى سلفكم السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا، على ما قام به من عمل متقن.

تجربتها الحديثة في عملية انتقالها السلمي والمتزامن إلى الديمقراطية والاقتصاد السوقي خلال العقد الماضي وما تعلمته من التجارب الهامة التي حاضتها بلدان أخرى، فإنها عرضت أن تستضيف في أولنباور في عام ٢٠٠٣ المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وتتصدر مهمة كفالة أمن البشر والنهوض بالتنمية التي محورها الإنسان جدول أعمال حكومة بلادي على نحو ما هو متوخى في برنامج عملها. وإذ تدرك حكومتنا أهمية جودة الحكم لتحقيق أهداف التنمية، فقد وافقت على برنامج وطني بشأن أهمية الحكم الرشيد لأمن البشر، بغية تيسير التركيز والتماسك والاستدامة لسياستها العامة في برنامج عملها. وبذلك، أصبحت منغوليا أول بلد يتوق إلى كفالة أمن البشر من خلال إقامة حكم رشيد. وإذ نمضي قدما على طول هذا الطريق الرائد، فإننا ندرك مدى الحاجة للحصول على المعرفة والخبرة الفنية وغيرها والمساعدة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ومن أعضاء المجتمع الدولي.

وحكومة منغوليا عاقدة العزم على كفالة النمو الاقتصادي المطرد من خلال تنشيط وتشجيع التنمية للصناعة المحلية، وإصلاح القطاع المصرفي، والارتقاء بمستويات معيشة البشر، وخفض معدلات الفقر والبطالة، وضمان توفير الفرص المنصفة في المجالين الاجتماعي والتعليمي. وسوف نكثف الإصلاحات الهيكلية. ونشجع الاقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص والموجه للتصدير. ومن المجالات ذات الأهمية القصوى للتنمية التعدين، وتجهيز المواد الخام التي من أصل حيواني، والسياحة، وغير ذلك من القطاعات الموجهة للتصدير. وستستمر عملية خصخصة أصول الدولة بما في ذلك مؤسسات القطاع العام القيمة للغاية. ومن الأهداف ذات الأولوية كذلك تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

لمكافحته وهزمه. وسمحوا لي أن أكرر تعهدات تنزانيا، وتصميمها واستعدادها لمواصلة المشاركة على نحو تام في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تذكّرنا مرة أخرى بالحاجة إلى الإسراع بعملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وسمحوا لي أيضا أن أعرب عن مؤاساتنا المخلصة لأسر ضحايا المتوفين في حادث تحطم الطائرة الذي وقع بالأمس. إن أذهاننا وصلواتنا معهم في وقت الحزن هذا.

وإن هذه الدورة هي أول دورة للجمعية العامة بعد مؤتمر قمة الألفية المعقود هنا في السنة الماضية. وفي مؤتمر القمة ذلك، حدد زعماء العالم جدول أعمال منظمتنا واستراتيجياتها في القرن الجديد. وكان هناك تفاهم مشترك في القرن الجديد، وتصميم على مواصلة العمل معا لمعالجة المشاكل العديدة الموروثة من القرن الماضي. ويرى وفدي أنه ينبغي لهذه الدورة للجمعية العامة والدورات اللاحقة أن تترجم الالتزامات إلى أعمال ملموسة.

وسمحوا لي في هذه المرحلة أن أشاطر الجمعية بعض الأفكار بشأن ما يمكن أن يمثل الأولويات الهامة للأمم المتحدة. إن تنزانيا تود أن ترى أمما متحدة تظل ضامنا لسلام العالم وأمنه. أمما متحدة قد وضعت خطة التنمية في لب أهدافها وأنشطتها الرئيسية، وأمما متحدة تواصل الكفاح من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين الشعوب والأمم والعالم بأجمعه.

وإن تعزيز الأمم المتحدة وتنشيطها واجب اتفقنا جميعا على الاضطلاع به قبل حوالي عقد مضى. وقد قمنا بمهمة ممتازة فيما يتعلق بإعادة هيكلة الأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته لا يزالان عسيرين المنال. والعملية التي بدأت قبل سبع

وسمحوا لي أن أهنئ مخلصا الأمين العام كوفي عنان على الطريقة المتقدرة والتمتازة التي ظل يدير بها شؤون منظمتنا. ويشهد انتخابه لولاية ثانية على ما نوليه إياه من ثقة واثمان. ومنح جائزة نوبل للسلام في هذه السنة له وللأمم المتحدة يمثل اعترافا بخصائصه الشخصية الرفيعة وإسهاماته في تعزيز الهيئة العالمية. وهو أيضا اعتراف بالأداء العظيم للأمم المتحدة وإنجازاتها في السعي إلى تحقيق السلام والتضامن والازدهار العالمي.

وإذ نشيد بالأمين العام والأمم المتحدة ونحيبهما تحية إجلال على إنجازاتهما الكبيرة، فإن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية المروعة على الولايات المتحدة الأمريكية تمثل تذكرة واضحة لنا جميعا بأننا ما زلنا بعيدين عن كسب الكفاح من أجل السلام العالمي الدائم. والغريب تماما أن الكفاح يمكن أن يتخذ أبعادا جديدة خطيرة عندما يمكن أن تصبح الطائرات، التي تمثل اختراعا بشريا رائعا لانتقال الناس والبضائع والخدمات بسرعة بين أماكن بعيدة، هي نفسها أسلحة في الهجمات الإرهابية.

وإني إذ أتيت من بلد وقع ضحية لهجوم إرهابي بتفجير سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في دار السلام في عام ١٩٩٨، يسعني أن أفهم بوضوح الألم، والغضب، والسعي إلى الانتقام من جانب الرئيس جورج بوش، وإدارته وشعب الولايات المتحدة الأمريكية. ففي ذلك اليوم المشؤوم، عندما قضى ١١ من مواطنينا نحبهم وجرح أكثر من ٧٠ شخصا، شعرت حكومة وشعب بلدي بنفس الشعور تماما. ولذا فإننا نتصور ألم وحزن أبناء الولايات المتحدة ونشاطهم إياه وندعم حقهم وحق حكومتهم في السعي إلى إزالة المظالم ومقاتلة مرتكبي هذه الجريمة النكراء.

إن الإرهاب جريمة مروعة في وحشيتها وتجنّبها. وهو جائر وقاس وعشوائي. ويجب على العالم أن يعمل معا

يوجد فيها ٣٤ بلدا من بين البلدان الـ ٤٨ الأقل نمواً، ستكون أكثر من يعاني.

وبالنظر إلى هذه الحالة، ينبغي لهذه الهيئة العالمية والبلدان المانحة وأقل البلدان نمواً أن تحشد جهودها الجماعية لضمان مواجهة هذه المشاكل والعديد غيرها على نحو جماعي. وإنني أدرك أنه لا يمكن أن تكون هناك علاجات سريعة لحل هذه المشاكل. ومع ذلك، فإن بناء تلك الأنواع من الشراكة أحد الأمور التي ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد على تحقيقها.

وما من شك في أنه يكون للتنمية معنى في سياق البلدان النامية مثل تنزانيا، فإن توفر المساعدة الإنمائية الرسمية، بالإضافة إلى التدفقات الرأسمالية الطويلة الأجل، والحصول على التكنولوجيا، والوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، أمور أساسية. وسيكون لهذه الأمور دور مساعد في بناء القدرة المحلية على تلبية الطلب.

ويساورنا القلق بشكل خاص من أن الحالة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال غير مشجعة. ومعظم البلدان المتقدمة النمو بعيدة عن الوفاء بالهدف المتمثل في الإسهام بـ ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على النحو المتفق عليه منذ عام ١٩٧٠، وكُرر تأكيده في مؤتمر قمة ريو عام ١٩٩٢. ومما يزعجنا أكثر أن الانخفاض ما زال مستمرا بصورة لا هوادة فيها رغم المناشدات العديدة. ويود وفدي مرة أخرى أن يغتنم هذه الفرصة ليدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بهذا الواجب التاريخي نحو الإنسانية. ونأمل أن تُبقي الأمم المتحدة المسألة قيد نظرها وأن تمارس القيادة.

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أمر أساسي جدا لحفز النمو في دولنا، لا يزال ناقصا كثيرا عن المطلوب.

سنوات لم تؤت النتائج المرجوة بعد. والأمر المزعج هو أنه لم يعد موضوعا ذا أولوية لدى بعض الجهات.

وترى تنزانيا أن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كلتا الفئتين أمر هام ومطلوب اليوم مثلما كان قبل سبع سنوات. ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا لمبدأ التمثيل المنصف للدول الأعضاء على أساس مناطقها الجغرافية. ونريد، على وجه الخصوص، أن نكرر الإعراب عن دعمنا لطلب أفريقيا الحصول على مقعدين في الفئة الدائمة. وهي، بوصفها القارة التي تمثل أكبر قسم من منظمنا، تستحق هذا التمثيل تماما. ونرى أيضا أن الوقت قد حان للنظر بجدية في الظروف والطرائق الملائمة لاستعمال حقوق النقض. ونرى أن حق النقض ينبغي أن يستخدم سعيا إلى تحقيق المصالح العالمية، لا المصالح الوطنية الضيقة.

وقد شدد قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية على أن جدول أعمال التنمية ينبغي أن يظل في لب أهداف وأنشطة الأمم المتحدة. وإننا نعلم أن الأمم المتحدة ليست مؤسسة تمويلية رئيسية، ولكنها ظلت على مر السنين القوة الأخلاقية الرئيسية وراء العديد من القرارات الصعبة التي اتخذت لمعالجة القضايا الاقتصادية الخطيرة. فنظمت الأمم المتحدة العديد من المحافل التي نوقشت فيها شتى بنود جدول أعمال التنمية وما زالت تناقش، واتخذت فيها القرارات. ونريد للأمم المتحدة أن تواصل القيام بذلك.

وفي فترة الإبطاء الاقتصادي العالمي التي نشهدها اليوم، تصبح مهمة صياغة استراتيجيات جديدة لمعالجة المشاكل العويصة المتمثلة في الفقر، والجوع، والمرض، والحرمان، والتدهور البيئي، مهمة صعبة للغاية. ونأمل ألا تستمر الأزمة الاقتصادية الحالية طويلا، لأنها إذا استمرت قد تكون عواقبها وخيمة علينا جميعا، وخاصة البلدان النامية. وأود أن أضيف أيضا أن أفريقيا، باعتبارها قارة

ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى الاتحاد الأوروبي معفاة من الجمارك ومن نظام الحصص.

وإننا نأمل بأن تمضي المبادرات التي اتخذتها اليابان في إطار مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا، وجمهورية الصين الشعبية في إطار منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، شوطا أبعد وتتيح فرصا مماثلة للفرص التي أتاحت في إطار قانون النمو والفرص في أفريقيا واتفاق كوتونو. ولنا وطيد الأمل ونتوقع أن تؤدي المبادرات الأربع السالفة الذكر التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين واليابان أيضا إلى تذييل الصعوبات التي تواجهها بلداننا في الحصول على الموارد المالية والعلمية والتكنولوجية المتاحة في تلك الدول. وبينما تواصل دولنا الاتصال بالبلدان المتقدمة النمو على الصعيد الثنائي وبصورة جماعية في مختلف المنتديات، فإنه ينبغي ألا تغيب عن بال الأمم المتحدة ضرورة مساعدتنا.

ولا تزال مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، تشكل تحديا خطيرا للجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان. وما فتئت خدمة الدين الخارجي تضغط على الاستثمارات الاجتماعية ذات الأولوية في بلدان كل منا. ففي تزانيا على سبيل المثال، يبلغ معدل خدمة الدين ثلث ميزانية الحكومة بكاملها. وباتفاق ثلث آخر على دفع المرتبات، لا يبقى للحكومة سوى ثلث الميزانية لأداء واجباتها، التي تتراوح بين المحافظة على النظام والقانون، وبين تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. وهذا يبرز بوضوح أن تخفيف عبء الديون وإعفاء الدول كبلدي من الديون سيمضيان شوطا بعيدا نحو زيادة قدرة الحكومة على القيام بواجباتها.

وترحب تزانيا في هذا الصدد، بمختلف التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لمعالجة مشكلة الدين المزمته هذه. أما شاغلنا الوحيد فهو أنه بالرغم من جميع هذه التدابير، فإن نطاق الدين وحجمه لا يزالان يستفحلان إلى درجة خطيرة.

وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى الآن، ليس كما كنا نريد أو كنا نتوقع أن يكون.

ويتمثل الجانب المؤلم من هذه المشكلة في أن كثيرا من البلدان قد فعلت كل ما طلبنا منها بغية تهيئة بيئة تفضي إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، فلم يصل منه إلا القليل. خذوا بلدي مثلا على ذلك، حيث قمنا، من خلال قانون سنه البرلمان، بإنشاء إطار مالي وقانوني ومؤسسي يتسم بالجاذبية والقدرة التنافسية مثلما يمكن للمرء أن يجد في أي مكان من العالم. ولدينا بيئة اقتصادية كلية سليمة؛ وهناك استقرار سياسي؛ والحكم الرشيد والديمقراطية ينبضان بالحياة، ومع ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكاد لا تذكر.

إن خبرة بلدي هي خبرة العديد من البلدان في العالم النامي. ونحن نقف عاجزين حيال ما يتعين علينا أن نفعله. فلربما يتطوع أحد بإعلامنا. وبينما نواصل مناقشة البلدان المتقدمة النمو لكسي تعمل المزيد، فإننا نطلب من الأمم المتحدة أن تتسامح معنا. وإننا نرحب في هذا الصدد، بالمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في آذار/مارس القادم ونؤيده. ونأمل في أن تولى مسألة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر الاعتبار اللائق. وأعد بمشاركة تزانيا الكاملة في ذلك المؤتمر.

ويمكن أن تساهم سهولة حصول البلدان النامية على التكنولوجيا ووصولها إلى أسواق العالم المتقدم النمو مساهمة كبرى في تخفيف حدة الفقر تمهيدا للقضاء عليه في العالم. وهناك تطورات مشجعة في مجال الوصول إلى الأسواق، بمبادرات مثل قانون النمو والفرص في أفريقيا، الذي يسمح لأكثر من ١٨٠٠ منتج من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بدخول أسواق الولايات المتحدة معفاة من الجمارك ومن نظام الحصص، واتفاق كوتونو، الذي يسمح بدخول كل البضائع ما عدا الأسلحة من بلدان أفريقيا

أولاً، اسمحو لي أن أؤكد من جديد النداءات التي سبق أن وجهتها تنزانيا إلى زعماء جبهة الدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطني للإصغاء إلى صوت العقل والانضمام إلى عملية أروشا. وإنني أعتقد بأنه ليس هناك شيء يتقاتلون من أجله لم يناقش ولم يبت فيه في اتفاق أروشا. وحتى إذا كانوا يؤمنون بإيماننا قويا بأن هناك شيئاً ما قد تم استبعاده، فإن اتفاق أروشا يتيح الفرصة أمام الأطراف لمناقشته.

وثانياً، تعد تنزانيا باستعدادها للعمل مع الحكومة الجديدة، وبأن تعمل ما في وسعها لمساعدتها على النجاح. ونحن على استعداد للعمل مع الإدارة الجديدة في بوجمبورا ومع الجبهة الديمقراطية في بوروندي للاتصال بالمتمردين وتشجيعهم على الانضمام إلى اتفاق أروشا.

أما المسألة الثالثة التي أود أن أتطرق إليها فتصل بإعادة لاجئي بوروندي الذين يعيشون في تنزانيا إلى وطنهم. وليس هناك حاجة إلى توكيد أن عودة اللاجئين إلى وطنهم تشكل عنصراً حاسماً في عملية التئام الجراح والتطبيع في ذلك البلد المضطرب. وتتوقع تنزانيا، باعتبارها بلداً مضيفاً لأكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي، أن تكون إعادة هؤلاء اللاجئين إلى وطنهم من بين المسائل التي تحظى بأولوية عليا في تنفيذ اتفاق أروشا. ونأمل مخلصين بالألا تكتفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في هذه العملية، بشمول نصف مليون شخص متواجدين في المخيمات التي تديرها في كيغوما ونغارا، بل وأن تتولى إدارة الأعداد الوفيرة السابقة التي تبلغ حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص الذين غادروا إلى تنزانيا.

ومن المحزن أن سافيمي واتحاد يونيتا المرتد الذي ينتسب إليه لا يزالان يشكلان خطراً في أنغولا. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي فعل المزيد لوقف هذا الخطر.

ولذلك، ينبغي اتخاذ المزيد من التدابير الجراحية لمعالجة هذه المشكلة الوبيلة بطريقة أكثر فعالية.

واسمحو لي أن أنتقل الآن إلى المسائل المتصلة بالسلام والأمن. وأود في البداية أن أعلن أنه مما يثلج الصدر أن نرى مجلس الأمن أكثر انشغالا بعملية محاولة التصدي للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى. وحكومة تنزانيا ملتزمة بجعل منطقة البحيرات الكبرى آمنة ومستقرة. وأود في هذا الصدد، أن أؤكد للأمم المتحدة أننا سنواصل الاضطلاع بدور إيجابي، كما كنا نفعل، من أجل مساعدة شعبي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية على ضمان السلام الذي يستحقانه تماماً والتمتع به.

ومن المشجع أن نلاحظ أن تنفيذ اتفاق لوساكا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يسير في الطريق الصحيح، بالرغم مما يعترضه من صعوبات. ويسرنا جداً أن الحوار بين الأطراف الكونغولية ماضٍ قُدماً. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأناشد أطراف الصراع أن تظل على الطريق الصحيح. كما نناشد مجلس الأمن أن يقي هذه المسألة قيد نظره، والمجتمع الدولي أن يقدم الموارد المالية اللازمة بصورة عاجلة لتيسير الحوار.

وإننا نرحب بتنصيب الحكومة الانتقالية في بوروندي. ونأمل بأن تكون أيضاً هذه المناسبة التاريخية التي سجلت النهاية الناجحة للمفاوضات السياسية الطويلة والشاقة، بداية عملية لا رجعة فيها تضع حداً للسنوات الطويلة من الآلام والمعاناة التي كابدها شعب بوروندي. ولا تزال المنطقة دون الإقليمية تعمل بالفعل على وقف الأعمال العدائية وعلى ضمان إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في نهاية المطاف، بين المتمردين والحكومة. وأود في هذا السياق، أن أعتنم هذه المناسبة لأذكر ثلاث نقاط.

المكتسب (الإيدز) الموهن. إن تأثير هذا البلاء العالمي لا يقتصر على كونه يمثل تحدياً علمياً وطيبياً، وإنما لأنه يمثل خطراً يهدد الوجود البشري في حد ذاته. ولقد أعلن زعمائنا في الدورة الاستثنائية المعقودة في حزيران/يونيه والمكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) موقفهم من هذا البلاء وتصميمهم على مكافحته. وسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للدور الرائد الذي اضطلعت به الأمم المتحدة، ولا سيما لالتزام الأمين العام بمكافحة هذه الأزمة الدولية، التي لم تسلم منها أي ناحية من نواحي هذا العالم.

واعتقد بأن الحرب ضد هذا البلاء العالمي، بالإرادة السياسية الوطيدة، ليست من الحروب التي يتعذر الانتصار فيها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوزياس فان آرتسين، وزير الشؤون الخارجية في مملكة هولندا.

**السيد فان آرتسين (هولندا) (تكلم بالانكليزية):** كيف يمكن للمرء أن يقف أمام الرماد الذي يتصاعد منه الدخان في "منطقة الحادث" دون أن تجتاحه مشاعر الذهول والغضب والإحباط؟ كيف يمكن للمرء عدم الشعور بضخامة ما حدث في أيلول/سبتمبر أو بعدم التعاطف مع كل من فقد شخصاً عزيزاً لديه؟ إننا لا نشهد الدمار والموت فحسب في "منطقة الحادث"، ولكننا نرى أيضاً كيف أحكم الحصار حول القيم الأمريكية، وهي قيم مشتركة. وهذا ما جعل الشعب الذي أمثله يقف بقوة خلف الولايات المتحدة.

ومهما كان عمق مشاعرنا، علينا أن نتجاوز الغضب والإحباط. وينبغي أن نكتشف الفرص من خلال دموعنا، وأن نكتشف الضرورة من خلال المرارة. وعلينا أن

وإذا كان بالإمكان اتخاذ الإجراء اللازم في كوسوفو وسيراليون ضد الزعماء المجرمين، فلماذا لا نفعل الشيء نفسه ضد سافيمي ويونيتا؟ واعتقد بأن بالإمكان فعل ذلك. فدعونا نستجمع الشجاعة السياسية اللازمة.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تؤكد تنزانيا من جديد موقفها الذي تمسكت به منذ وقت طويل بأن هذه المسألة هي من مسائل إنهاء الاستعمار وأن الشعب الصحراوي يتمتع بالحق في تقرير مستقبله عن طريق الاستفتاء، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإننا نخشى أن يؤدي التخلي عن هذا الطريق إلى وقوع أحداث مشؤومة.

ومن المؤسف أن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال متقلبة ومتفجرة. وإننا نأمل في إنعاش مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل من خلال التزام وطيد من جميع الأطراف. ويتعين أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في كفالة عودة عملية السلام إلى مسارها. ويعتبر الالتزام الذي تعهد به الرئيس بوش بشأن إنشاء دولة فلسطين بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن مطمئناً جداً. ونأمل في أن يجري متابعة هذا الالتزام وأن تتولى حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى دور القيادة.

وبصفتنا البلد المضيف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لا يسعنا إلا أن نؤكد من جديد دعوتنا إلى مواصلة تقديم الدعم إلى المحكمة. ومما يدعو إلى الرضا أن مهمة المحكمة التي تتمثل في إحالة المسؤولين عن ارتكاب الإبادة الجماعية في رواندا إلى القضاء تسير قُدماً. وخلافاً للدعاية السلبية السابقة، تحظى المحكمة بصورة متزايدة بالتقدير ويعترف لها بما تستحقه من سمعة على عملها.

ولا يسعني أن أختم كلامي دون أن أقول كلمة عن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة

الامتثال لها. ولدى بلدي بعض الخبرة التي يمكن أن يقدمها في هذا المجال ويسعده المشاركة فيها. ويجري في نفس الوقت وضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب. وهو عمل طيب. ولكننا نتعثر حول وضع تعريف للإرهاب. وهذا شيء سييء. وعلينا ألا ننسى أننا أنفقنا عشرين عاما في التوصل إلى تعريف بكاد يكون عديم الفائدة للعدوان. وليس بوسع العالم الانتظار كل ذلك الوقت. هذا إلى جانب أن الإرهاب عندما يحدث في وجهك، فستعرف من هو.

وبالإضافة إلى وضع القواعد، فإن التحدي الحقيقي يكمن في تنفيذها. وهنا، لا بد أن نحاول بجهد أكبر. وسمحوا لي بأن أقدم لكم مثالا. قبل الصيف مباشرة فقدنا قوة الدفع لمكافحة الحرب البيولوجية، ومن ثم مكافحة الإرهاب البيولوجي أيضا. وأصبح العالم مكانا مخيفا. والجمرة الخبيثة ما هي إلا محرك واحد يدفعنا إلى استعادة ذلك الزخم. فلنستأنف جهودنا لتحويل اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى أداة حقيقية يمكنها بالفعل أن تخلف أثرا إيجابيا.

إن الحاجة إلى النهوض بالأمن أصبحت عاجلة، وشاملة ولا تحتاج إلى دليل. ولا يمكن لأحد أن ينكر ذلك في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ولكننا يتعين علينا أن نشغل بالجانب الآخر للأمن أيضا. فقد تتعرض جوانب من نظام قيمنا للضغوط عندما تحاول الحكومات دعم الأمن العام، وأعني بتلك الجوانب حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلينا كمواطنين عاديين أن نكون مستعدين لتقديم تنازلات، أجل، سنكون مضطرين للتخلي عن بعض حرياتنا والسماح بالتدخل في حياتنا الخاصة. ولكننا لا يمكن أن نتوقع أن نعيش في حالة حصار لا نهاية لها. وعلينا أن نحقق التوازن وأن نفعل ذلك بحكمة. ومنذ زمن بعيد، وضعنا خطأ فاصلا يحدد ما لا يمكن أن نتجاوزه - إننا لا يمكن أن نتخلى عن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

نحول التعاطف إلى تضامن، ونحول التضامن إلى عمل مشترك. إننا بحاجة إلى خطة - باختصار، علينا أن نتجه إلى الأمم المتحدة.

إن رد فعل الأمم المتحدة كان من بداية الأزمة سريعا ومسؤولا. ويجب أن نحاول، ونحن نجتمع هذا الأسبوع، الحفاظ على استمرار الزخم. وهذا هو ما نفعله الآن بالضبط. وهناك شيء شعرت به في الأيام الأولى من هذه المناقشة العامة - ألا وهو، الإصرار - الإصرار على الاستفادة من الأمم المتحدة إلى أقصى حد، على جهات كثيرة مختلفة، باعتبارها مركز الثقل الذي يمثل عملنا المشترك - العمل المشترك من أجل مجابهة التهديد العالمي - أي العمل المشترك للحفاظ على النظام الدولي.

فما الذي تعلمناه حتى الآن بالنسبة لهذا العمل المشترك؟ هناك ثلاثة دروس. الدرس الأول هو: إن القانون يجب أن يطبق بصرامة. فثمة ثروة من القواعد القانونية ترشدنا في هذه الأوقات الصعبة، والمزيد منها في الطريق الآن. وهناك مثال واضح على الطرق الابتكارية لصنع القانون قدمه مجلس الأمن فيموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يتخذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إجراء لا فيما يتعلق بتهديد محدد أو انتهاك للسلم، وليس ضد دولة عضو بعينها، وإنما يتخذ إجراء لمواجهة ظاهرة، ظاهرة تهدد قيمنا البشرية ومصالحنا الاقتصادية - إجراء ضد أعداء غير محددين. وبصياغة قانون جديد فتح المجلس آفاقا جديدة بل وفعل ما هو أكثر بإنشائه لجنة مكافحة الإرهاب لرصد تنفيذ قراره.

وإننا، مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، نأخذ تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) مأخذ الجد بشدة. ويشكل أحد جوانب القرار أهمية خاصة بالنسبة لنا وهو: تشجيع التصديق على جميع اتفاقيات مكافحة الإرهاب المختلفة ورصد

الجديد. ومن هذا المنطلق، فإننا بحاجة إلى بناء استراتيجية، وإلى أن نفعل ذلك معا في إطار هذه المنظمة.

ما الذي نهدف إليه؟ ما هو مدى طموحنا؟ هل يمكننا أن نتحرك مبكرا حتى نمنع الدول التي فقدت مقومات الدولة من أن تصبح كذلك؟ هل هناك أي مؤشرات بإنذار مبكر يمكن أن نبث عنها؟ وإذا رأينا هذه المؤشرات، هل نملك الوسائل لكي نتصرف؟ وهل لدينا الإرادة السياسية؟ وعندما تبدأ الدول بفقد مقومات الدولة هل نحاول إصلاحها؟ وهل نتفق على إنهاء القتال، حيثما ينشب قتال؟ أم نقتصر على المساعدة الإنسانية. هذه الأسئلة كلها أسئلة صعبة.

وفي اعتقادي أن التدخل الخارجي لن يحقق الكثير. ولا أعتقد أن ضخ كميات مكثفة من المساعدة هو الحل السليم بالنسبة للدول التي فقدت مقومات الدولة. فمن ناحية، يتردد المانحون في صب الأموال في الثقوب السود. ولكن الأكثر أهمية: أن الحل ينبغي ألا يأتي من الخارج، وبدلا من ذلك لا بد أن ينبع من الداخل. فحتى في أفقر الدول سنجد مواطنين متعلمين ملتزمين بإقامة حياة أفضل لأبنائهم مثلهم مثل غيرهم من المتعلمين في بقية أنحاء العالم. وهم بحاجة إلى اليد التي تمتد لمساعدتهم في إقامة حكم رشيد ومجتمع مدني قابل للبقاء. ولكن الانتماء شيء أساسي. ومقدور الدول التي فقدت مقومات الدولة أيضا أن تصلح من شأنها. والواقع أنها لن تصبح دولا فقدت مقومات الدولة إلا إذا أصلحت من شأنها. وينبغي أن يكون دورنا هو المساعدة على تنشيطها وشحن تلك القدرات.

الدرس الثالث: ينبغي أن يكون ما تفعله الأمم المتحدة هو الصواب. وقد دخل تحالف الشمال اليوم مدينة كابول. وتريد تلك الحقيقة من حتمية أن نتكلم عن أفغانستان في الأمم المتحدة.

فتلك المبادئ هي المقياس الحقيقي لارتقائنا وحضارتنا. وإذا غضضنا الطرف عن ذلك، فإننا سنفقد مكانتنا الأخلاقية العالية. وإذا دخلنا في مساومات فإننا سنخسر قضيتنا لصالح الذين يحاصروننا.

ما هو موضوع تحت الاختبار هنا هو نظام قيمنا. ومحور هذا النظام يكمن في التسامح. إلا أن التسامح يجب أن يأتي من جميع الجوانب. والتسامح ليس معناه الرضوخ للتعصب. وليس معنى التسامح أن ننحني عند أقل ضغط. التسامح يعني أن تقف لمواجهة المسؤولية، وأن تخط خطا على الرمال عندما تتعرض قيمك الأساسية للتحدى. وهذا هو الدرس الأول.

الدرس الثاني: هناك "ثقوب سود" في النظام الدولي وهي تتمثل في: الدول التي فقدت مقومات الدولة. دول نعرف دائما أنها موجودة، ولكننا لم نكن متأكدين أبدا من كيفية التعامل معها. لماذا نهم بهذه الدول؟ هناك أسباب عديدة لذلك. انظروا إلى طوفان المخدرات، وأموال المخدرات، والأسلحة، وأمراء الحروب الذين ينتشرون من أفغانستان انظروا إلى الماس الملوث بالدماء الذي يتدفق من أفريقيا. فكروا في كيفية اجتذاب الدول التي فقدت مقومات الدولة للعناصر الطفيلية وفي كيفية تحويلها إلى مرتع للتطرف، ومأوى للجريمة الدولية. فكروا في السلم والأمن، أيضا، وكيف أصبحت البلدان المترنحة عائقا أمام تقدم شعوبها، وكيف تخرج عن قواعد اللعبة وتصبح عبئا على جيرانها جميعا.

كيف نتعامل مع هذه الدول التي فقدت مقومات الدول؟ إن هذا السؤال لم يلق أبدا إجابة منهجية. وينبغي لأي إجابة أن تبدأ من افتراض الدول الأعضاء في هذه المنظمة بأن الدول التي فقدت مقومات الدولة أصبحت مشكلة. والواقع أنه قد يتضح أنها أخطر مشكلة في القرن

على وجه اليقين. فما زال توفير أفراد حفظ السلام طوعياً. ومن المؤكد تقريباً من وجهة نظر واقعية أنه لن يتسنى الوصول إلى المستويات المطلوبة من القوات لبلد بهذا الحجم. وقد لَقننا البوسنة درساً صعباً عن الثمن الذي ندفعه حين نوفد قوة تابعة للأمم المتحدة دون المستوى المناسب. وينبغي أن نحرص على تفادي حدوث ما حدث في الصومال. ومن الممكن أن نتخذ الترتيبات الأمنية أشكالاً مختلفة، وينبغي التفكير فيها بشكل عام. وقد عرض علينا السفير الإبراهيمي في سياق سابق طائفة عريضة من الدروس المستفادة عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن نتدبر جيداً هذه الدروس. وهو الآن، بوصفه الممثل الخاص، جدير بأن يتلقى كل الدعم الذي يحتاج منا إلى تقديمه.

وفيما يتعلق بتطهير الألغام، يوجد في أفغانستان من الألغام أكثر مما يوجد في أي بلد آخر من بلاد العالم. ولا يمكن للبلد بأي حال أن يعود للوقوف على قدميه ما دامت تلك الألغام هناك. ويتعين علينا أن نتخلص منها، ويمكن أن تساعدنا الأمم المتحدة في القيام بذلك. ويجب علينا أن نسد فواتير الحساب.

وأما عن التعمير، فينبغي نستفيد بالجمال الذي تكون الأمم المتحدة مهياً فيه بشكل فريد إما لنشر عمليات في الميدان أو لتنسيق عمليات الآخرين. ولا داعي لأن نقصر نطاق نظرنا على الجزء الموجود من الأمم المتحدة هنا في نيويورك، بل يتعين أن نوسعه ليشمل منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما فيها مؤسسات ديمارتون أو كس وبريتون وودز. فنحن بحاجة لتسخير ثقل تلك المنظومة بكامله لخدمة مستقبل أفغانستان. وأقصد بذلك منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة لرقابة المخدرات، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ولا حاجة

ويتزايد توافق الآراء بشأن ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور محوري في أفغانستان ما بعد الطالiban. وأؤيد بالتأكيد ذلك الرأي. ولكن في أي شيء يكون هذا الدور المحوري؟ وتأكدوا أن المصاعب ستظل ساحقة فور توقف القصف. فليس هذا البلد وعراً وخراباً فحسب، بل هو في حجم أوروبا الوسطى وحافل بالألغام الأرضية. ولا بد أن يستمر فيه القتال مستعراً بين الفصائل. ويمكن للأمم المتحدة أن تفعل الكثير، ولكن يلزمنا الحذر من إيفاد الأمم المتحدة في مهمة مستحيلة. وبدلاً من دعوة الأمم المتحدة للقيام بمهام تضعف عن أدائها، دعونا نطلب إلى الأمم المتحدة القيام بمهام لديها القوة اللازمة لأدائها.

ولنأخذ الحكم على سبيل المثال، وهو مصدر قلق رئيسي لنا جميعاً. فرغم سعينا لتجنب حدوث فراغ سياسي، فإن احتمال حدوثه واقعي، نظراً لأن الصراع القبلي في أفغانستان قديم قدم تاريخ هذا البلد. والأفغان شعب يعتد بنفسه. وعداؤه للتدخل الخارجي شديد. ومن هنا يلزم أن يُحكم البلد من الداخل. ولعلنا نبحث عن حكومة مؤقتة عريضة القاعدة وعن هيكل دائم مستقر في الوقت ذاته. وبدون الاندفاع إلى إجراء الانتخابات، يلزم أن نفتتح بأن هذه التسوية السياسية يدعمها السكان. وقد تقوم الأمم المتحدة في أثناء ذلك بدور محوري بوصفها عاملاً حفازاً وكمستشار، على ألا تحكم. فليست أفغانستان كتيemor الشرقية. ومن المهم أيضاً أن تُدعم أي تسوية من قبل الدول المجاورة وقرار مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بالأمن فإن الترتيبات العسكرية الانتقالية ضرورية لعدم وجود جيش وطني فعال. وهي ضرورية لتهيئة بيئة آمنة تمكن من البدء في التعمير وعودة اللاجئين. ومن الأهمية بمكان اختيار الشكل الصحيح لها. وقد لا يكون الاضطلاع بعملية تقليدية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فكرة وجيهة، وبالنسبة للبلد بوجه عام

**السيدة كامارا (غينيا)** (تكلمت بالفرنسية): أود أن أعرب عن مشاركة بلدي ووفدي في عبارات المواساة في الآلام الشديدة التي تحملتها مدينة نيويورك عقب سقوط طائرة شركة خطوط أميركان بالأمس. ونوجه تعازي حكومة وشعب غينيا لحكومة الولايات المتحدة، ولمدینتنا المضيفة ولجميع الأسر التي فقدت ذويها.

وقد التزم كبار زعماء العالم، في طفرة من الإجماع، في هذه القاعة منذ عام، بالتفكير سوياً في الدور الذي تضطلع به هذه المنظمة، أي الأمم المتحدة، في القرن الحادي والعشرين، وفي طرق لتحقيق أهدافها كاملة، بغية أن نشترك في تشييد عالم يسوده السلام والتقدم والتضامن. وأكد الإعلان التاريخي الذي انبثق عن مؤتمر قمة الألفية ضرورة فتح حقبة جديدة في العلاقات الدولية.

وفي الوقت الذي كان المجتمع الدولي يعد العدة لاستعراض تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن تلك القمة أُلقت الأعمال الإرهابية التي لا مثيل لها بظلالها على آمالنا. وصدمت هذه الأعمال التي وقعت الولايات المتحدة ضحية لها في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ضمير جميع الشعوب صدمة عميقة. إذ تشكل وحشية هذه الهجمات الإرهابية وعنفها، وكذلك خطر الإرهاب الحيوي، هجمات خطيرة على السلام والأمن الدوليين.

ويود وفد بلادي أن يعرب مرة أخرى عن تعاطفه مع الشعب الأمريكي، وبخاصة مع أسر هذا العدد الكبير من الضحايا. وجمهورية غينيا تدين تلك الأعمال التي لا يمكن السموت عليها، وتعتقد أنه ينبغي أن يكون الشغل الشاغل لجميع الدول هو مكافحة الإرهاب واستئصال شأفته. ونؤيد بقوة أية تدابير ترمي إلى القضاء على قواعد الإرهاب الدولي، ونعلن تضامننا التام مع المجتمع الدولي في استجابته العالمية لتلك الآفة.

لإقامة آلية جديدة تماماً. وفريق الدعم لأفغانستان وطيد الأقدام تماماً، وينبغي أن نستفيد به.

وليس الشعب الأفغاني موضع حسد، ولا سيما الآن وهو واقع بين شقي الرحي. ولن تنتهي محتته. بمجرد أن تصمت المدافع. فهناك مخزونات الأغذية، والرعاية الصحية، والإسكان، والمرافق، والمدارس، والزراعة، وقائمة الشواغل طويلة. ولكن يلزم أن نروج جميعاً لهذا البرنامج. فقد لا نكون جزءاً من مشكلة أفغانستان، ولكننا يجب أن نكون جزءاً من الحل.

ومع ذلك فلا يمكن أن يفرض التعمير على دولة من الدول. ففي هذا المجال أيضاً يلزم أن ينبع الإنعاش المستدام من الداخل. ويجب أن يصبح الجميع، ولا سيما نساء أفغانستان، مرة أخرى صانعين لمصيرهم ومستقبلهم. والجواب في أيديهم.

وليست الأمم المتحدة مجرد "اختصار غير فعال" كما تريد رسالة مضللة على الإنترنت أن تبث في روعكم. فالتعاون المتعدد الأطراف هو الجواب الوحيد بالنسبة للمسائل العالمية. وتعدد الأطراف هو التضامن بعد أن يوضع في خطة. وكما قلت، لقد كان رد فعل منظومة الأمم المتحدة في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر فوراً ومسؤولاً. ولكي نحافظ على هذا المستوى من الأداء، سوف يتعين علينا نحن الدول الأعضاء أن نبدي ما يكفي لحدوثه من القوة والدعم والالتزام. وليس سجل إنجازاتنا حالياً من الأخطاء. ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تتطلق بأسرع مما تتيح لها، ومعنى ذلك أنه يتعين علينا أن نجعلها تنجح. وهو يعني أيضاً أن علينا أن نزودها بجميع الموارد وبالإرادة السياسية اللازمة لإعطائها قوة الدفع والضغط المطلوبة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحبة المعالي السيدة ماهوا بانغورا كامارا، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون في غينيا.

أساليب العمل في الجمعية العامة بغية إعطائها دفعة جديدة. ونأمل في أن تتواصل هذه الدفعة.

كما يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا تأييده لإعادة تشكيل مجلس الأمن، سواء من حيث عضويته أو أساليب عمله، حتى يكون أكثر قدرة على حماية مصالح الدول الأعضاء كافة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعرب، باسم حكومة بلادي، عن امتناننا لجميع الدول على تأييدها الإجماعي الذي سمح بانتخاب غينيا عضوا غير دائم في مجلس الأمن لسنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وخلال هذه الولاية، ستبذل جمهورية غينيا كل جهد ممكن لكي تسهم بنشاط في صون السلام والأمن في العالم.

ولا يزال السلام والأمن يتعرضان للتهديد في مناطق عديدة من العالم. ففي الشرق الأوسط، أدى التعصب والتعنّت إلى تصعيد خطير في أعمال العنف التي ما لم يتسن السيطرة عليها في الوقت المناسب، يمكن أن تتسبب في اشتعال النيران في المنطقة بأكملها. وتود جمهورية غينيا أن تناشد جميع الأطراف ممارسة المزيد من ضبط النفس حتى تيسر استئناف عملية السلام. وبلدي يؤيد تنفيذ توصيات لجنة ميتشل، وتنفيذ آليات فعالة للمتابعة. وإيفاد مراقبين دوليين يمكن أن يسهم في إنهاء العنف وعودة السلام إلى كل الشعوب هناك. ومع ذلك، فإن عدم اكتراث المجتمع الدولي وتقاعسه عن اتخاذ أي إجراء، قد يثبت في المدى البعيد أنهما يلحقان الضرر بالأمن في الشرق الأوسط.

إن وفد بلادي يدين جميع أعمال العنف التي لا تفضي إلا إلى تردي الأوضاع. وفي ضوء الأحداث الخطيرة التي وقعت في الأشهر الأخيرة، يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لحمل الأطراف جميعا على قبول وقف إطلاق النار واستئناف عملية السلام. ولا بد من ترك السلاح والاستعاضة عنه بالحوار الذي ينبغي أن يؤدي

وهكذا نرى أن الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة تنعقد في سياق وضع جديد ومثير للقلق بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. ومن ثم، يشعر وفد بلادي بسرور بالغ إذ يراكم، سيدي، تترأسون الجمعية أثناء هذه الدورة. وإننا لمقتنعون بأن ثراء خبرتكم فضلا عن مهارتكم الدبلوماسية العظيمة سيكونان الضامن لنجاح مداولاتنا. وأود أن أؤكد لكم تعاون وتأييد وفد غينيا.

وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السيد هاري هولكيري، على العمل الممتاز الذي تم إنجازه في ظل رئاسته.

ويود وفد بلادي أن يعرب مرة أخرى عن أحر تمنائنا الجنرال لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا، لشقيقنا كوفي عنان، بمناسبة إعادة انتخابه عن جدارة على رأس هذه المنظمة. فالإشادة الجماعية التي حظي بها تُشرف القارة الأفريقية بأسرها، وتقدم الدليل على مناقبه العظيمة والتزامه بتحقيق أهداف الأمم المتحدة. كما أن جائزة نوبل للسلام التي منحت له مناصفة مع المنظمة، شهادة بليغة على ذلك الالتزام، وتشجيع له على مواصلة العمل خدمة للسلام والتفاهم بين الشعوب.

وما من شك في أن منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١، للأمم المتحدة يمثل اعترافا بالدور الذي تؤديه لتنفيذ أهدافها - وهي صون السلام والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية وتعزيز التعاون بين الأمم. ويوما بعد يوم، تثبت المنظمة أنها البوتقة اللازمة لبلورة الحوار بين الدول. ومع ذلك، فإن جميع الأعضاء تقريبا لديهم رغبة متقدمة في تعزيز وتحسين المنظومة بأسرها.

وبلدي، جمهورية غينيا، بينما يؤكد من جديد تأييده لعملية الإصلاح التي بدأها الأمين العام، يود أن يشدد على ضرورة تعزيز الهيئات الرئيسية للمنظمة. ونرحب بالإجراءات التي اتخذها سلفكم، سيدي الرئيس، لتبسيط

المستوى الوزاري في مونروفيا وفريتاون وكوناكري. وتلك الاجتماعات أتاحت الفرصة لمناقشة مشاكل مهمة تتعلق بأنشطة الجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، وحالة اللاجئيين، وتدابير لإعادة بناء الثقة والسلام والأمن، والحاجة إلى إعادة تنشيط مختلف هيئات اتحاد نهر مانو.

وحكومة بلدي ترحب بالتطورات المشجعة في سيراليون، وبخاصة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيتمتع توطيد هذا البرنامج الجاري تنفيذه إذا كان له أن يفضي إلى تسريح حقيقي لجميع المقاتلين في الجبهة المتحدة الثورية، وإذا كان المراد تلافي الأخطاء التي ارتكبت في ليبيريا. ذلك أن استعادة السلام في ليبيريا بعد ١٠ سنوات من الحرب الأهلية، لم تقترب، للأسف، ببرنامج حقيقي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو بأي دعم مالي لفترة ما بعد انتهاء الصراع.

وأود أن أعرب عن أسفنا إزاء عدم كفاية النتائج التي توصل إليها مؤتمر باريس الذي انعقد للتصدي لمشكلة سيراليون، وأن أدعو المجتمع الدولي لتقديم الدعم المادي والمالي اللازم لضمان السلام الدائم في ذلك البلد. وهذا النداء الذي يوجهه وفد بلادي يستند إلى التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الإبراهيمي، والتي قبلتها الهيئات الرئيسية في المنظمة. وستواصل جمهورية غينيا دعم جهود الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لاستعادة السلام والأمن والمصالحة الوطنية في سيراليون.

أما مسألة اللاجئيين، فلا تزال تشكل مصدر قلق لحكومة بلادي. فالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية الهائلة المترتبة على التواجد المستمر لمئات الألوف من لاجئي سيراليون وليبيريا، ما زالت تفرض عبئا جسيما على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا. إن حالة اللاجئيين أصبحت تثير قلقا عميقا في أوساط المجتمع الدولي، في الوقت

إلى سلام عادل ومنصف ودائم. وينبغي احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وبالمثل يجب ضمان وجود إسرائيل وأمنها.

قبل عام، كان بلدي ضحية عدوان ارتكبه جماعات من المتمردين. وذلك العدوان الهجمي تسبب في خسائر فادحة في الأرواح ودمار مادي كبير. وتود حكومة بلادي أن تعرب عن تقديرها التام للدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في أعقاب العدوان باتخاذها التدابير الملائمة لتهيئة الظروف المؤاتية لاستعادة السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. ويود وفد بلادي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر جميع الأفراد والدول الذين أسهموا في اعتماد تلك التدابير وتنفيذها. وبعد مرور عام، فإن مجرد حقيقة أن ثمة حوار بدأه المجتمع المدني في البلدان الثلاثة المعنية - سيراليون وليبيريا وغينيا - تعني أننا وصلنا إلى مرحلة حاسمة في سعينا لتحقيق السلام.

وجمهورية غينيا التي أظهرت دوما عزمها على صيانة وتعزيز علاقات الصداقة والأخوة والتعاون مع كل البلدان الأفريقية بشكل عام، والبلدان المجاورة بصفة خاصة، تود أن تؤكد مجددا للجمعية العامة استعدادها لجعل اتحاد نهر مانو نموذجا للتكامل الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ومع ذلك، فإن استئناف أنشطة الاتحاد من جديد سيتوقف على مدى احترام الأحكام ذات الصلة في معاهدة عدم الاعتداء والتعاون الأمني التي وقعتها البلدان الثلاثة، والبروتوكول الـ ١٥ لإعلان نهر مانو الذي تم التوقيع عليه في كوناكري يوم ٨ أيار/مايو ٢٠٠٠. وهذا هو المطلوب لقيام حوار مثمر بين البلدان الثلاثة.

وفي إطار عملية إعادة إرساء الثقة والحوار بين البلدان الأعضاء في اتحاد نهر مانو، عُقدت اجتماعات على

وتعاون. وبلدي لن يدخر جهدا في التعاون الكامل مع ذلك المكتب.

كيف يمكننا أن نناقش الصراعات في أفريقيا بدون تسليط الضوء على الروابط القائمة بين الاستقلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وبين الاتجار بالأسلحة وإدامة الصراع؟ إن التقارير التي قدمتها مختلف أفرقة الخبراء التي أنشأها مجلس الأمن تقدم تنويرا بشأن هذا الموضوع. ففي سيراليون وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية أظهرت تلك الروابط بوضوح تورط بعض السلطات، بالإضافة إلى جماعات المتمردين، في ذلك النشاط غير القانوني.

ولذا فإن حكومي تؤيد تماما إجراءات مجلس الأمن الرامية إلى فرض جزاءات على أي حكومة أو جماعة متورطة في نهب الموارد الطبيعية لأي بلد، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي. وترى حكومة غينيا أنه ما لم تتخذ إجراءات رادعة قوية ضد مرتكبي هذه الجرائم، التي تبرز كنوع جديد من التهديد للسلم، فإن القارة الأفريقية بأجمعها قد تقع مرة أخرى ضحية للصراع.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن بلدي يدعو إلى الاحترام الدقيق لاتفاق لوساكا ولجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة انسحاب القوات الأجنبية، وضمان وحدة الأراضي الكونغولية، ومواصلة الحوار الكونغولي الداخلي.

وفي الصحراء الغربية، يرحب بلدي بجهود المبعوث الشخصي للأمين العام. وإننا نتابع باهتمام كبير المبادرات الجديدة الجارية لإيجاد حل مقبول للأزمة.

إن ظاهرة العولمة التي تتميز بها الحياة الدولية اليوم، تتطلب من دولنا مزيد من الاهتمام. ووفدي مدرك للتكافل الضروري بين الدول ويود مرة أخرى أن يشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك مصير مشترك بدون توفر حد أدنى

الذي تشن فيه جماعات المتمردين هجمات ضد بلدي، حيث أن البلدان التي تستضيف اللاجئين تكون دائما الهدف الرئيسي للمعقدين. وعقب هذا الاعتداء، اتخذت الحكومة التدابير الملائمة، بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، لترحيل اللاجئين إلى مناطق بعيدة عن الحدود بغية ضمان سلامتهم.

وتقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ يصف بإسهاب سياق المساعدة الإنسانية والمصاعب التي يتعين التغلب عليها، ولا سيما في حالات الطوارئ المعقدة.

وإننا نرحب بالبعثات التي اضطلعت بها مختلف هيئات الأمم المتحدة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وكذلك بالنتائج التي توصلت إليها. وفي حين أن حل معظم المسائل التي حددها تلك البعثات يتطلب نهجا متكاملا، إلا أنه صحيح أن المشاكل الخاصة ببلدان معينة تتطلب اهتماما خاصا. وفيما يتعلق بغينيا، وهي ضحية لآثار الصراعات الدائرة في المنطقة دون الإقليمية، فإننا نرغب في أن يقدم المجتمع الدولي مزيدا من الدعم. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن التضامن مع غينيا بغية مساعدتها على معالجة آثار وجود اللاجئين على أراضيها لفترة طويلة. وأود أن أشدد على أن هذا النداء الموجه من الحكومة الغينية تدعمه بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي زارت البلد مؤخرا.

وقبل أن أختتم كلامي على هذا الموضوع، أود أن أعرب عن ترحيب بالاقتراح الرامي إلى إنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا، وفقا للتوصية الواردة في تقرير بعثة فول. فإنشاء هذه الهيئة من شأنه أن يبرهن على اهتمام المنظمة الواضح بجعل منطقة غرب أفريقيا منطقة سلام، وأمن

المتقدمة النمو، والحصول على العقاقير الأساسية لأفقر سكان العالم الذين يتعرضون بصفة خاصة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل. وأعرب عن ترحيبي أيضا بانضمام جمهورية الصين الشعبية إلى العضوية الكاملة لمنظمة التجارة العالمية، وأكرر تأييد حكومة غينيا للموقف الذي يفترض وجود صين واحدة.

بالإضافة إلى ذلك، نود أن نرى المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، المزمع عقده في آذار/مارس في المكسيك، وقد أصبح فرصة لجميع الأطراف للاتفاق على حلول لتعزيز التنمية المستدامة لجميع أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية وخاصة بلدان القارة الأفريقية.

وفي مجال التأكيد على التكامل بين العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، يرى وفدي أن مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية المستدامة، المزمع عقده في جنوب أفريقيا، ينبغي أن يشجع تمويل المشاريع. ويحث وفدي على زيادة مشاركة المؤسسات المالية الدولية في البحث عن سبل لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وفي إطار الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، يجب على صناديق وبرامج الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت آخر أن تحقق الانسجام فيما يتعلق بتفاعلها مع القارة الأفريقية، وأن تشدد على ذلك، حتى تمكنها من الارتفاع فوق مستوى الصراعات والتخلف الإنمائي.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأناشد المجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا للمبادرة الأفريقية الجديدة، المعتمدة في الجمعية الأخيرة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المعقودة في لوساكا، في تموز/يوليه، بغية مساعدة أفريقيا على المشاركة بنشاط في الاقتصاد العالمي والحياة

من العدالة والتضامن في العلاقات الدولية. ويجب علينا العمل معا لجعل العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر إنسانية وللقضاء على الفقر.

ولا حاجة هنا إلى الإشارة إلى أن الفقر، والحرمان والأمية، وهي الأمور التي تصيب لسوء الطالع غالبية كبيرة من الأمم، توفر أرضا خصبة لانتشار التطرف والتعصب، اللذين تقوم على أساسهما، للأسف، الاتجاهات الإرهابية في جميع أرجاء العالم. وينبغي أن يكون القضاء على الفقر هدف جميع البلدان في العمل على تعزيز أسس السلم والأمن الدائمين في العالم.

واسمحوا لي أن أكرر مناشدة البلدان الغنية أن تستمع بعناية أكبر إلى الدول الأفقر من غيرها وأن تدعمها في جهودها الإنمائية، وفي هذا الصدد، أحدد المناشدة لاعتماد نهج أفضل إزاء مسألة ديون البلدان الأفريقية، ولدفع الثمن المناسب للمواد الخام، ولزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

وعلى صعيد آخر، فإن اتفاق مراكش الذي أنشأ منظمة التجارة العالمية قد سعى إلى تأسيس نظام تجاري منصف متعدد الأطراف مع الإشارة بصورة خاصة إلى الحالة الدقيقة التي تعيشها أقل البلدان نموا. ومن المؤسف أن نلاحظ اليوم، مع ذلك، أن أقل البلدان نموا يجري تهميشها على نحو متزايد في عملية العولمة وأن حصتها من التجارة الدولية ليست سوى ٤,٠ في المائة.

وتأمل جمهورية غينيا في أن يعكس مسار هذا الاتجاه وأن تُتخذ قرارات في اتجاه تحقيق تلك الغاية في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة. وينبغي لهذه القرارات أن تعالج، في جملة أمور، تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وترسيخ المعاملة الخاصة والتفضيلية التي حددت في مختلف اتفاقات منظمة التجارة، وتعزيز فرص منتجات أقل البلدان نموا في الوصول إلى أسواق البلدان

أساليبها، فما من صوت نزيه سوف يعلو في هذه القاعة للدفاع عن المذبحة المستمرة، بأكثر الأسلحة تطوراً، لشعب محروم وجائع وضعيف. وبالنسبة لمقاصدها المشكوك فيها، لن يكون هناك أبداً مبرر لهذه الحرب من وجهة نظر أخلاقيات القانون الدولي. والمسؤولون عنها سوف يحاسبهم التاريخ ذات يوم.

لقد عارضت كوبا هذه الحرب منذ بداياتها الأولى بوصفها أسلوباً هزلياً وغير فعّال للقضاء على الإرهاب، وتعيد التأكيد على أنه لا يمكن أن ينجم عنها سوى المزيد من الكراهية والأخطار المتزايدة دائماً لوقوع أعمال جديدة من هذا النوع. فلا أحد يملك الحق في مواصلة قتل الأطفال ومفاجمة الأزمة الإنسانية وفرض الفقر والموت على ملايين اللاجئين.

وإذا حققت الولايات المتحدة نصراً عسكرياً من خلال القضاء على كل المقاومة الأفغانية النظامية وغير النظامية - وهو شيء ليس سهلاً على الإطلاق من الناحية العملية ومكلفاً للغاية من الناحية الأخلاقية، حيث أنه سيمثل إبادة جماعية حقيقية دون تحقيق الهدف الذي يجب أن نسعى إلى تحقيقه - سيكون العالم قد ابتعد أكثر من قبل عن هدف تحقيق السلم والأمن والقضاء على الإرهاب.

ومقولة كوبا هنا لا تنطلق من مشاعرها المريرة تجاه البلد الذي ظل أشرس خصم لنا لأكثر من ٤٠ عاماً. بل تستلهمها في ذلك روح مخلصه وبناء وإحساس بالاحترام والمواساة نحو شعب الولايات المتحدة، الذي عانى من هجوم إرهابي شائن لا مبرر له. كما أنه ينطلق من التطلع نحو السلام والعدالة لجميع شعوب العالم.

وما تعرب عنه كوبا في هذه القاعة، بصراحة تامة، قد لا يروق لمن يديرون الولايات المتحدة اليوم، ولكن في يوم من الأيام سوف يفهمه الشعب الأمريكي، الذي أثبت

السياسية الدولية وبالتالي تفادي الاستبعاد من كوكب يمر بمرحلة عولمة كاملة.

لقد ولدت الأمم المتحدة في القرن الماضي وهي لا تزال موجودة في هذا القرن الجديد. وهذا يشكل مصدر ارتياح للبشرية. ولذلك فإن من الضروري أن تعود إلى المثل العليا التي أسست عليها المنظمة وأن تمنحها الوسائل اللازمة لإقامة عالم ينعم بالسلم والتقدم والتضامن والوفاق. وإقامة هذا العالم ممكنة إذا أردناها. فدعونا نعمل معاً لجعل المثل العليا النبيلة الواردة في إعلان الألفية حقيقة حتى تتمكن من وضع الأسس اللازمة لقرية كوكبية خالية من مهددات بقاء الجنس البشري، مثل بلوى الحرب، والفقر، والظلم، والتعصب. وبوسعي أن أؤكد للجمعية رسمياً أن بلدي سيتعاون لتحقيق هذه الغاية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد فيلي بيريز روكيه، وزير الشؤون الخارجية في كوبا.

**السيد بيريز روكيه (كوبا) (تكلم بالاسبانية):** قبل أن أدلي ببياني، أود الإعراب عن تعازينا للولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية وبلدان أخرى ممثلة هنا فقدت مواطنين لها بين العديد من الركاب وأعضاء طاقم الطائرة الذين لقيوا حتفهم أمس في حادث التحطم المأساوي لطائرة "أمريكان إيرلاينز" رحلة رقم ٥٨٧، وأقدم هنا هذه التعازي إلى أسرهم.

يجب وقف الحرب في أفغانستان. ويجب أن تعترف الولايات المتحدة بأنها ارتكبت خطأ، ويجب أن توقف حملة قصفها للشعب الأفغاني غير الفعالة وغير المبررة.

وإذا حكمنا من خلال النتائج، يبدو أن هذه الحرب قد استهدفت الأطفال والسكان المدنيين والمستشفيات ومنشآت لجنة الصليب الأحمر الدولية. أما من حيث

بوصفه عذرا قبيحا لشن هجمات على بلدان أخرى؟ أليس هذا الإعلان إعلاننا أو ادعاء بحق قوة عظمى في أن تسحق بأقدامها المعايير التي مازالت هشة وغير مكتملة والتي تحمي سيادة وأمن وحقوق الشعوب؟

إن كوبا ترفض هذه اللغة بهدوء وثبات. ولم نفعل ذلك خوفا على أمننا نحن، حيث أنه لا توجد قوة في العالم يمكنها قهر روح استقلالنا وحریتنا وعدالتنا الاجتماعية وشجاعتنا في الدفاع عنها بأي ثمن. لقد فعلنا ذلك لأننا نعتقد أنه ما زال من الممكن وقف التصعيد لحرب عقيمة ووحشية تهدد بإغراق شعوب الأرض الفقيرة بدرجة أكبر في اليأس وانعدام الأمن والموت، شعوب غير مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن أي عمل إرهابي، ولكنها ستصبح - بل وأصبحت - الضحايا الرئيسيين لهذه الحمافة.

لن يمكننا هزيمة الإرهاب إلا تحت قيادة الأمم المتحدة. فالتعاون، لا الحرب، هو السبيل إلى ذلك. فتتسيق الإجراءات، لا فرض الإرادة، هو الطريق. ويجب أن يكون هدفنا محو الإرهاب من خلال إزالة الأسباب الجذرية - وليس تأكيد هيمنة قوة عظمى، مما يحولنا إلى شركاء في غطرستها واستبدادها.

ومن ثم فإن كوبا، التي استجابت بالفعل إلى نداء الأمين العام من خلال اتخاذ قرار بالتصديق الفوري على جميع الصكوك القانونية الدولية المعنية بالإرهاب، تؤيد بقوة اعتماد اتفاقية عامة بشأن الإرهاب الدولي.

ولذلك، فإن كوبا - التي استجابت بالفعل لنداء الأمين العام باتخاذ القرار اللازم بالتصديق الفوري على الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب - تؤيد بكل حزم إبرام اتفاقية عامة بشأن الإرهاب الدولي. ولن يكون ذلك ممكنا، بطبيعة الحال، إلا في سياق الجمعية العامة التي - بالرغم من تجاهلها حاليا تماما من جانب الذين يروجون

للشعب الكوبي سماحة النفس والحس العادل عندما نال تأييد ٨٠ في المائة من الرأي العام في هذا البلد في صراعنا لمنع انتزاع طفل كوبي مختطف من أسرته وإخضاعه لمناورات سياسية سخيفة وعذاب نفسي قاس.

إن ما تقوله كوبا من على هذا المنبر، وكما هو معروف تماما، ما فتئ يقوله الكثيرون في أروقة هذا المبنى. ما هو التحالف الدولي الذي نتحدث عنه؟ وعلى ما تستند شرعيته إذا كان قد بدأ بالتجاهل الفاضح للجمعية العامة؟ الولايات المتحدة لم تقم تعاوننا دوليا. بل فرضت حربها الانفرادية وأعلنت بطريقة غير مسبوقة إن من لا يساندها هو مؤيد للإرهاب. إلى متى سيدوم التأييد المتقلقل الذي حصلت عليه، حيث أنه غير قائم على أهداف منسجمة واتفاق طوعي، بل على فرض الإرادة من خلال التهديدات والضغط.

يمكنك أن تكون الأقوى، ولكنك لن تكون بالضرورة محقاً. يمكنك أن تثير الخوف ولكنك لن تكسب العطف والاحترام. ولا يمكن أن ينشأ تحالف فعال ودائم بمعنى الكلمة إلا من تعاون دولي حقيقي - تشارك فيه جميع البلدان، الكبيرة والصغيرة، مع تفهم كامل لمواقف كل بلد، وبسعة أفق وتسامح في الأساليب المستخدمة، وضمن إطار الأمم المتحدة والاحترام الشديد للمبادئ التي يجسدها ميثاقها.

لقد فوجئ العالم بإعلان الولايات المتحدة الرسمي لمجلس الأمن بأنها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ القرار بالهجوم على أية بلدان أخرى في المستقبل. وما الذي يبقى من الميثاق بعد ذلك؟ هل يمكن بأي شكل من الأشكال تفسير هذا التهديد غير المسبوق على أنه ممارسة لحق الدفاع المشروع، الذي يجسده الميثاق بوصفه حقا لدولة في التعامل مع أعمال عدوانية إلى أن يعتمد مجلس الأمن التدابير الضرورية، وليس

باستعمالها ضد الولايات المتحدة إذا استعملت أسلحة ماثلة ضد أفغانستان.

يعلم الجميع أن أفغانستان لا تمتلك أدنى قدرة على إنتاج الأسلحة النووية أو الكيميائية أو شن هجوم بها. ولا يمكن أن يأتي بمثل هذه الفكرة المتمثلة في القيام بعمل من هذا النوع باستعمال الأسلحة النووية أو الكيميائية، إلا منظمة إرهابية أو زعيم إرهابي. وهذا بالطبع أمر ممكن من الناحية النظرية، نتيجة للسلوك غير المسؤول للدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية ونتيجة للاتجار بالأسلحة والفساد والاتجار غير القانوني بجميع أنواع التكنولوجيا العسكرية. وقد قام العديد من هذه الدول بالتصرف كشريك، واضطلعت بدور في الاتجار بالمواد الإنشطارية ونقل التكنولوجيا النووية، على نحو يلائم مصالحها. ولكن من السخف في الواقع، ونظرا لظروف الحرب في أفغانستان، اللجوء إلى هذه التهديدات. إن اللجوء إلى هذه التهديدات يدل على جهل سياسي وعسكري فاضح. فإذا كان المرء لا يمتلك هذه الوسائل، فإنها ستكون عندئذ بمثابة خدعة خطيرة، وإذا كان يمتلكها فإن التهديد باستعمالها يكون من قبيل الجنون المطبق.

وإذا كانت التهديدات الواردة في البيان الذي نشرته الصحيفتان الباكستانيتان صحيحا، فإنها تستحق إدانتنا القوية، كما يستحقها استعمال هذه الأسلحة ضد أفغانستان في نهاية المطاف. فإن من شأن ذلك أن يكون بمثابة رد فعل أحرق، نظرا لأن الأمر الوحيد الذي سيكسبه ذلك البلد الفقير المعذب، في ظل هذه الظروف، هو الإدانة العالمية لاستعمال هذه الأسلحة. إن هذه التهديدات لا تخدم سوى مصالح القوى المتطرفة والعدوانية داخل الولايات المتحدة، التي تؤيد استعمال أكثر أسلحة الدمار الشامل تطورا ضد الشعب الأفغاني. وإن أفضل سلاح يمتلكه بلد ضحية للعدوان هو أن يكسب عطف العالم، لا أن يسمح لأي

للحملة الجديدة - اعتمدت على مدى السنوات العشر الماضية، بالرغم مما أبداه مجلس الأمن من صمت وعدم مبالاة، القرارات والإعلانات الرئيسية التي تدعو صراحة إلى مكافحة الإرهاب.

وسيتيح لنا ذلك في نهاية المطاف، أن نعرّف الإرهاب بكل دقة. وعلينا أن نقف في وجه المحاولات التي تبذل من جانب حفنة من الجهات التي لها مصلحة مكتسبة في محاولة وصف حق الشعوب في الكفاح من أجل تقرير مصيرها أو ضد العدوان الأجنبي بالإرهاب. ويجب أن يقرر بكل وضوح أن قيام أي دولة بدعم الأعمال الإرهابية أو التغاضي عنها أو تمويلها أو إخفائها هو أيضا عمل إرهابي.

إن كوبا التي تعمل على إصدار قانونها الخاص بمكافحة الإرهاب، الذي سيكون نافذا قريبا، تؤيد دون تحفظ الاقتراح القاضي بعقد مؤتمر دولي حول الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. ولقد كان ذلك من التطلعات القديمة العهد لحركة بلدان عدم الانحياز وينبغي أن يكون بوسعنا، نتيجة للمناقشات المفتوحة، والإجراءات الجماعية والاتفاق المحترم وعدم التمييزي - لا نتيجة للتهديدات أو التخويف أو القوة - من التوصل إلى طريقة للقضاء على الإرهاب وأسبابه قضاء تاما. وإنني أتكلم هنا عن الإرهاب المرتكب لا ضد الولايات المتحدة فحسب وإنما ضد أي بلد آخر - حتى ولو انطلق من إقليم الولايات المتحدة، أو سمحت به سلطاتها أو بالتواطؤ معها، على نحو ما كانت عليه خيرة كوبا الأليمة لأكثر من أربعة عقود.

منذ أربعة أيام فقط، عزت وسائل الإعلام الباكستانية إلى شخص معروف جيدا ومألوف لدى الولايات المتحدة بيانا يفترض أنه صدر من الأراضي الأفغانية يقول فيه إن لديه أسلحة كيميائية ونووية وأنه يهدد

القضاء على الفقر من على وجه البسيطة أمرا عفا عليه الزمن.

هل نحن على استعداد لتنظيم ائتلاف ضد الفقر، والجوع والجهل والمرض وبلاء الإيدز الذي يعمل حاليا على فناء القارة الأفريقية؛ ائتلاف من أجل التنمية المستدامة ومن أجل حماية البيئة وضد تدمير الكرة الأرضية؟

لقد تجمع ائتلاف للانتقام لموت ما يزيد عن ٤٠٠٠ شخص بريء ماتوا ميتة مؤلمة وغير مبررة في الولايات المتحدة. فلنتحد من أجل السعي لإقامة العدل ضد هذه الجريمة العظمى - ولنفعل ذلك بلا حرب؛ فلنتوحد من أجل إنقاذ مئات الآلاف من النساء الفقيرات اللاتي يمتن سنويا أثناء عملية الوضع؛ فلنتوحد من أجل إنقاذ ما يقرب من ١٢ مليون طفل يموتون كل سنة في العالم الثالث قبل سن ٥ سنوات نتيجة أمراض يمكن الوقاية منها؛ فلنتوحد من أجل توفير أدوية لعلاج مرض الإيدز لـ ٢٥ مليون أفريقي ينتظرون الموت حاليا بدون أمل في الشفاء؛ فلنتوحد من أجل الاستثمار في التنمية ولو بجزء ضئيل من البلايين التي تنفق بالفعل على قصف بلد لم ييسق فيه شيء تقريبا لم يتحطم.

إن كوبا تطالب الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة برمتها بأن تضع على قمة أولوياتها، مرة أخرى، مناقشة هذه المشكلات التي تتوقف عليها حياة ٤,٥ بليون من سكان العالم الثالث، دفنت حقوقهم وآمالهم أيضا تحت أنقاض مركز التجارة العالمي.

وتكرر كوبا التأكيد على إدانتها القاطعة للأعمال الإرهابية التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي. وتكرر التأكيد على إدانتها للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. وتكرر كوبا التأكيد على أنها لن تسمح باستخدام أراضيها أبدا

شخص بانتهاك المبدأ الأخلاقي المتمثل في أنه ليس لأحد الحق في أن يقتل الأطفال، حتى ولو كان الآخرون يفعلونه. ليس هناك أي عدالة في قتل الأبرياء للثأر لمقتل غيرهم من الأبرياء.

وقد أعلنت كوبا دون أي تردد أنها تعارض الإرهاب والحرب. وإن كوبا التي ليست ملزمة تجاه أحد، ستواصل الثبات في مواقفها. فالحق والاعتبارات الأخلاقية لا بد وأن تعلق على ما عداها.

إن الطريقة التي جرت فيها الأحداث، والمستوى المتزايد من الكراهية وتأجج العواطف والأخطار المتوقعة قد أظهرت الحقيقة المطلقة المتمثلة في أن الحرب ليست ولم تكن مطلقا ولن تكون السبيل القويم للقضاء على الإرهاب.

إن أخطر أزمة اجتماعية - اقتصادية مرت حتى الآن - نتيجة للفشل الذي لا لبس فيه والذي لا رجوع فيه لترعة الليبرالية الجديدة والعولمة الليبرالية الجديدة، حتى منتصف العقد الماضي - قد تفاقمت إلى حد مثير بفعل هذه الحرب، التي فرضت من جانب واحد، إلا أن الجميع سيتحملون عواقبها.

يجب أن تتوقف هذه الحرب، لا بسبب ما سيترتب على السكان المدنيين الأفغان من عواقب، بل بسبب خطر زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة أيضا. لا بد وأن تتوقف لا لكي ننقذ آلاف الأمريكيين - ومعظمهم من الشباب - وآلاف الأفغان والجنسيات الأخرى من الموت الذي لا معنى له فحسب، ولا لكي نحافظ على السلم والاستقرار الدوليين فحسب، وإنما لأن هذا الصراع سيجعل من المستحيل تحقيق الهدف الذي حددته الأمم المتحدة منذ ١٥ عاما، ألا وهو: حق الجميع في التنمية، وتكافؤ الفرص لبلوغ هذا الحق، ولأنه يجعل القرارات التي اتخذناها منذ عام بالعمل معا على

هنا تنطلق ثقتنا و يقيننا بأننا شعب جدير بالاحترام منصف ويتمتع بالسيادة وسنظل كذلك.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أحث المتكلمين مرة أخرى على الاقتصار في بياناتهم على ١٥ دقيقة لكل منهم، حتى يمكن المضي في المواعيد المقررة للجمعية العامة دون تأخير كبير.

والآن أعطي الكلمة للأونرابل لاكشمان كادرجامار، وزير خارجية سري لانكا.

**السيد كادرجامار (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية):** كل متكلم من فوق هذا المنبر أثناء المناقشة الخاصة المتعلقة بالإرهاب، والمناقشة الخاصة بالحوار بين الحضارات وأثناء مناقشتنا العامة الحالية، أشاد أو ذكر، أو أشار ضمنا إلى أن ١١ أيلول/سبتمبر قد غير العالم تغييرا لا رجعة فيه. والواقع أنه غير العالم فعلا. فالديمقراطية مجتمع مفتوح. والحركة حرة. والتعبير حر. ويتمتع جميع مواطني المجتمع الديمقراطي بالحرية في ممارسة حياتهم بحرية، غير خاضعين إلا لحكم القانون. والخوف وروح الحرية الديمقراطية فكرتان متعارضتان تماما. ولكن الخوف يطارد الآن الولايات المتحدة الأمريكية التي ازدهرت فيها الديمقراطية بقوة على مدى زمن طويل، محققة الرخاء لشعبها ودفعت بالانجازات الإنسانية إلى ذرى من التميز لم تكن متخيلة.

وليس هناك خلاف على ضرورة محاربة الإرهاب بجميع مظاهره وبلا هوادة على مستوى العالم. وقد انقضى الزمن الذي يمكن أن يقول فيه المجتمع الدولي لبلد نكب بالإرهاب، كما حدث لبلدي طوال عقدين، "إننا نأسف لما يحدث في بلادكم، ولكن ليس هناك ما يمكن أن نفعله لمساعدتكم لأنه ليست لدينا أي قوانين لمكافحة الإرهاب". وعندما نسف مصرفنا المركزي ودمر، وعندما قصف معبد

للقيام بأعمال إرهابية ضد شعب الولايات المتحدة أو ضد أي بلد آخر.

وكوبا لديها الإرادة التي تمكنها من ذلك لأنها عانت من الأعمال الإرهابية طوال ما يزيد عن أربعين عاما ولأنه ما زال يعيش في كوبا أقارب لنحو ٣ ٥٠٠ كوبي قتلوا نتيجة اعتداءات أو أعمال إرهابية؛ ولا يزال هناك أكثر من ٢ ٠٠٠ كوبي يطالبون بالعدالة حيث أصبحوا معاقين نتيجة لاعتداءات وأعمال إرهابية وبعض أبناء وبنات كوبا الذين ناضلوا ضد الإرهاب أصبحوا ضحية لاضطهاد قاس، ومعاملة مجردة من الرحمة ومحاکمات ظالمة مليئة بالافتراءات.

إن شعب الولايات المتحدة ليس ضحية للإرهاب والرعب فحسب، وإنما ضحية للافتقار إلى المعلومات الصحيحة، والتلاعب بها والحد من الحريات بشكل يبعث على الريبة. وكوبا لا تكن أي حقد للشعب الأمريكي، الذي لا نعتبره مسؤولا عن معاناتنا من الإرهاب وأعمال العدوان والحرب الاقتصادية الظالمة التي اضطرننا إلى مواجهتها طوال حياتنا تقريبا. وإنما نشارك الشعب الأمريكي الأمل في أن تقوم بيننا يوما ما علاقات على أساس الاحترام والتعاون.

وإذا كان أحد الحاضرين هنا يرى في هذه العبارات التي قلتها بالنيابة عن شعب صغير كريم شجاع ما يسيء إليه، فإني أعتذر عن ذلك. إننا نتكلم بصراحة. فالكلمات وجدت للدفاع عن الحقيقة وليس من أجل إخفاء الحقيقة. إننا نتمرد ضد الظلم والاضطهاد. ولدينا الإصرار الأدبي على الدفاع عن مبادئنا ولو كلفنا ذلك حياتنا. ويمكن لأي قضية عادلة أن تكتسب دعمنا، ولكن لا يمكن للقوة أن تثبتنا، أو نسمح للشعارات العبثية أن تفرض علينا المغامرات المشيئة.

ومنذ سنوات طويلة ما برحنا نقول إن المعضلة التاريخية بالنسبة لنا ككوبيين هي "الوطن أو الموت". ومن

الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل والاتفاقيات الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وتعكف اللجنة المختصة لموضوع الإرهاب الدولي، التي ترأسها سري لانكا، على النظر في اتفاقية هامة أخرى في هذه الدورة. ونظراً لأننا تأثرنا على هذا النحو القاسي بالإرهاب، فإن قيامنا بدور رئيسي في إعداد التشريع الذي ينبغي أن يعتمد المجتمع الدولي وينفذه لمكافحة الإرهاب ليس سوى أمر طبيعي.

وثمة نوع من الإرهاب المقيت بشكل خاص لا يمكن للعالم التغاضي عنه قط، وهو تجنيد الأطفال قسراً للاشتراك في القتال، ويمارسه إرهابيو سري لانكا على نطاق واسع وهو موثق جيداً من قبل منظمة العفو الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وممثل الأمين العام الخاص للأطفال والصراعات المسلحة. وإن ترك هؤلاء الأطفال المساكين لمصيرهم البائس دون أن يلتفت لهم أو يعنى بهم أحد لسبب دائمة في ضمير البشرية.

ومع أنه يجب الاستمرار في محاربة الإرهاب بلا هوادة ومن جانب الجميع في كل مكان، سوف يتعين على المجتمع الدولي عاجلاً وليس آجلاً أن يركز اهتمامه بشكل جماعي على مسألة تحليل وتشخيص أسباب الإرهاب، وأن يمنع حدوثة ويستأصله نهائياً قبل أن يصبح مشكلة تبلغ أبعادها من الفتك مبلغاً يهدد العالم كله بالخطر. ولا يمكن إغفال أسباب الإرهاب. وليس من قبيل الاستسلام للإرهاب بحال من الأحوال أن تدرس بشكل منهجي وموضوعي ومستنير جذوره والثقافة التي يتكاثر فيها. وليس في دراسة المجتمع الدولي الأسباب الجذرية للإرهاب مظهر للضعف. فمن البديهي أن الشعب الذي يشعر بالرضا لا ينتفض ليدمر المجتمع الذي يعيش فيه. وإذا كان العالم قد أصبح قرية فلا بد بالتأكيد أن نحرص على عدم إعطاء القرويين الذين يقطنون أحد شوارع هذه القرية مبرراً للامتعاض والغضب

السن المقدس، وهو أحد أقدس المعابد البوذية، ولم ينقذه من الدمار إلا وقوع معجزة، وعندما هوجم قطار يحمل العمال العائدين من عملهم إلى بيوتهم بالمتفجرات، وعندما ذبح الآلاف من الناس بمن فيهم الرهبان والنساء والأطفال، وعندما ذبح المسلمين في الجامع وهم يصلون، وعندما اغتيل رئيس سري لانكا والوزراء وأعضاء في البرلمان وغيرهم كثير من القادة المنتخبين، ناهيك عن رئيس وزراء الهند، وعندما هاجم انتحاري يحمل القنابل رئيسة الوزراء الحالية في اجتماع انتخابي وقتل وجرح الأبرياء من المارة وأصيبت هي بجرح خطير في عينها اليمنى أفقدها البصر فيها - كل ذلك وأكثر منه حدث في سري لانكا على أيدي جماعة إرهابية - ولم نتلق سوى مجرد مشاعر المواساة والتعازي والتعبير عن الصدمة والغضب، بينما استمر التمويل الذي يذكي لهيب الإرهاب الآتي من الديمقراطيات العظيمة في الغرب ماضياً في طريقه على عجل.

وحين دُمرت نصف الطائرات التي تملكها شركة طيراننا الوطنية أو لحقت بها الأضرار على أيدي أولئك الإرهابيين أنفسهم في ٢٤ تموز/يوليه، نصحتنا بعض الحكومات بالتفاوض. وذكرنا البعض بأن "العنف يولد العنف".

وقد تغير ذلك النهج بشكل ظاهر في الآونة الأخيرة، أو هكذا يبدو، لأن الإرهاب أثار على المصالح الوطنية لكثير من البلدان. فلم يعد الإرهاب لعنة الفقراء. بل تنطبق الآن، أكثر من أي وقت مضى، مقولة جون دون منذ زهاء أربعة قرون: "لا تسل عمن تفرع له الأجراس"، لأنها بالتأكيد "تفرع لك".

وقد ركزت الأمم المتحدة تركيزاً حاداً على بناء توافق في الآراء بشأن محاربة الإرهاب. واعتمدت اتفاقيتان هامتان للأمم المتحدة بسرعة تدعو للإعجاب، هما الاتفاقية

ومنذ أيام قليلة، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أدلى وزراء التعاون الإنمائي الخمسة في الدانمارك والسويد ولكسمبورغ والنرويج وهولندا ببيان مشترك في مجلس التنمية التابع للاتحاد الأوروبي في بروكسل. وتعبّر كلماتهم بقدر من الفعالية ومن النفوذ، يفوق كثيراً ما يمكن أن تنقله كلماتي، عن أفكار البلدان النامية بشأن مسألة المعونة الإنمائية، ومن ثمّ فيني أستبيح لنفسني اقتباس ذلك البيان المشترك بأكمله:

”اعترف المجتمع الدولي في إعلان الألفية بأن الحرب على الفقر هي أكبر التحديات الماثلة أمام نظام الحكم العالمي القائم لدينا.

”بل إن حوادث ١١ أيلول/سبتمبر زادت من الأهمية الحاسمة لمعالجة هذه المشاكل. فلسنا بحاجة إلى ائتلاف عالمي في مواجهة الإرهاب فحسب. بل يلزمنا ائتلاف عالمي في مواجهة الفقر أيضاً.

”وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في المؤتمر المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/مايو ٢٠٠١، إلى أنه لم تتقيد سوى بلدان قليلة بهدف تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن أقل البلدان نمواً تعاني معاناة بالغة نتيجة لذلك.

”ونحن بحاجة إلى النهوض بالمساعدة الإنمائية وزيادة فعاليتها، إلى اتساق السياسات، وخفض تكاليف المعاملات بتحقيق التناسق في الإجراءات. ويلزمنا التركيز بشكل أكثر حدة على أهمية المؤسسات القوية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية السليمة. ولكننا لا نستطيع أن نتوقع بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في خفض الفقر المدقع

إزاء الوفرة التي يرفل فيها غيرهم من القرويين الذين يسكنون شارعاً آخر على مرمى حجر منهم.

هل لي إذن أن أقترح قيام هذه الجمعية العامة بالنظر في عقد فريق دولي مؤلف من الشخصيات البارزة ذات الخلفيات المناسبة في جميع المجالات ذات الصلة، تمثل فيه جميع مناطق العالم، ويعينه رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن والأمين العام، ويُطلب إلى هذا الفريق أن يقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام في غضون إطار زمني مناسب تقريراً عن الإرهاب ومنع حدوثه.

وهكذا لا مفر من أن نعيد طرح الأسئلة القديمة التي تطارد الأمم المتحدة منذ مولدها وأن نعاود التصدي لهذه الأسئلة، وهي الأسئلة المتعلقة بالفقر والجوع والمرض والجهل والظلم. فقد بقيت هذه المسائل معنا رديحاً طويلاً من الزمن. وقد لقيت إجابات لا تزيد عن كونها محاولات متخاذلة لصياغة حلول تبدو عظيمة على الورق ولكنها غير قابلة للتنفيذ نظراً للافتقار إلى التمويل والافتقار إلى الإرادة السياسية.

وقد كان وضع السياسات دائماً أسهل بكثير من تنفيذها، وعندما نتطلع إلى المستقبل من خلال المنشور النهائي، وهو التمويل المتاح، فإننا نواجه مرة أخرى الحقيقة المرة التي حذرنا منها زملاؤنا القادمون من العالم النامي عاماً بعد عام، وهي أن ”التمويل المتاح عالمياً لا يبشر بالخير على الإطلاق“.

ونحن في العالم النامي قد حذرنا أيضاً زملاءنا منذ أمد طويل من أنه إذا عجز بلد نام عن إدرار قدر كافٍ من رأس المال المحلي، سواء العام أو الخاص، فإننا مضطرون في العالم النامي إلى اللجوء لرأس المال الدولي، وبما أن رأس المال الخاص الدولي حساس لمعدل عائد الربح واستمراره، فلا يبقى سوى المساعدة الإنمائية الرسمية.

”إن مجموعة السبعة زاخرة بالوعود. ولو نفذت جميع البلدان الغنية في العالم كل الالتزامات التي تعهدت بها، كما فعلت مجموعتنا، لما كنا قد واجهنا كل هذه الضغوط المالية. ونقول ذلك بينما ندرك فعلاً أن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست الطريق الوحيد إلى الأمام. فعلينا أيضاً أن نأخذ في الحسبان التوزيع المنصف للموارد، وتخفيف عبء الديون، وفتح الأسواق، والحكم الرشيد، ودور القطاع الخاص. إن إصلاح السياسة الزراعية المشتركة يشكل تحدياً كبيراً للاتحاد الأوروبي.

”إننا نرحب باستحداث خيارات جديدة ومبتكرة للتمويل، ولكن المشكلة الأساسية هي أن بعض البلدان لا توفر موارد كافية للمساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الواضح أن الالتزام السياسي يكون مفتقداً لديها عند ترتيب أولويات الميزانية. وهذه البلدان تحتاج إلى تغيير أولوياتها السياسية حتى تمتثل لالتزاماتها الدولية.

”إن إعلانات الاتحاد الأوروبي، مثل الإعلان الذي صدر في غوتنبورغ، تدعو إلى ذلك الامتثال الذي تمس الحاجة إليه - أي أهما تدعونا إلى الوفاء بالوعود التي قطعناها من قبل - ولكنها تعبر عن ذلك كمبدأ عام. ونحن الآن بحاجة إلى تنشيط الوتيرة.

”وندعو أعضاء الاتحاد الأوروبي أن يتعهدوا بالالتزام قوي في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي سينعقد في مونتيري عام ٢٠٠٢، وأن يصوغوا خططا وجداول زمنية منفردة لإحراز تقدم ملموس في سبيل بلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ دون زيادة حجم المعونات.

وأواصل الاقتباس من البيان المشترك:

”ولا ضرورة لوضع مجموعة جديدة من المعايير. فقد قبل كل أعضاء الأمم المتحدة، فيما عدا الولايات المتحدة، معياراً ثابتاً منذ مدة بعيدة لحجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المانحة هو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ولكن المجتمع الدولي ما زال بعيداً عن جعل هذا المعيار حقيقة واقعة.

”وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد شدد في الاستنتاجات التي خلص إليها المجلس الأوروبي في غوتنبورغ على أهمية الهدف المتمثل في نسبة الـ ٠,٧ في المائة، فليس سجل إنجازات الاتحاد الأوروبي استثناء من القاعدة: إذ لم تتجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها الدول الأعضاء في المتوسط في عام ٢٠٠٠ ما نسبته ٠,٣٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وهذا أفضل من متوسط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ ٠,٢٤ في المائة، ولكنه ما زال بعيداً عن المستهدف“.

”والواقع هو أن هولندا والسويد والدانمرك ولكسمبرغ هي الدول الوحيدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تفي بمعايير المساعدة الإنمائية الرسمية. والنرويج، وهي دولة غير عضو في الاتحاد الأوروبي هي أيضاً عضو في هذا النادي المفتوح. ولكسمبرغ، وهي أحدث عضو في هذه المجموعة، أثبتت أنه من الممكن رفع نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في غضون فترة زمنية قصيرة. ونحن نشكل معاً مجموعة الـ ٠,٧.

”... لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام؛  
 ... كان جهل الشعوب بعضها لبعض مصدر الريبة والشك بين الأمم على مر التاريخ وسبب تحول خلافاتها إلى حروب في كثير من الأحيان؛

”... كانت الحرب العظمى المروعة التي انتهت مؤخرا قد نشبت بسبب التنكر للمثل العليا للديمقراطية التي تنادي بالكرامة والمساواة والاحترام للذات الإنسانية، وبسبب العزم على إحلال مذهب عدم المساواة بين الأجناس محل هذه المثل العليا، عن طريق استغلال الجهل والانحياز؛

”... السلم المبني على مجرد الاتفاقات الاقتصادية والسياسية بين الحكومات لا يقوى على دفع الشعوب إلى الالتزام به التزاما إجماعيا ثابتا مخلصا، ... ومن المحتم بالتالي أن يقوم هذا السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر“.

هذه كلمات نبيلة لا يتخطاها الزمن. ولكن الكلمات، مهما كان نبلها، إذا لم تترجم إلى أفعال تصبح ضحلة ومبتذلة ومتهنة.

وكل الأمم وكل شعوب العالم يجب أن تدرك أننا نترلق صوب أزمة من نوع لم يسبق أن واجهناه من قبل. وأشباح الخوف والشك وعدم اليقين وعدم الثقة والريبة أصبحت تجوب أركان العالم، وقد تأخر الوقت، واللحظة خطيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة للشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية دولة البحرين.

”ومجلس التنمية التابع للاتحاد الأوروبي والذي يجتمع اليوم في بروكسل يوفر فرصة سانحة لزيادة تعزيز العلاقات في عالمنا الكوكبي. وينبغي أن يرسل إشارة طال انتظارها بأننا جادون في التزاماتنا تجاه البلدان النامية“.

وأود أن أسجل تقدير حكومة بلادي العميق لحكومات الدانمرك ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد على تلك الملاحظات الصريحة والمنعشة للذاكرة.

ولا شك في أننا في العالم النامي سنتطلع بتوقعات كبيرة إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي سينعقد في آذار/مارس من العام القادم. ولا يسعنا إلا أن نأمل، رغم الاختلاف المستمر في المواقف، في أن يتسنى إرساء أساس راسخ هناك لشراكة من أجل المستقبل، يمكن عن طريقها التوفيق على النحو الكافي بين أقوى مصالح العالم النامي، وأقوى شواغل العالم المتقدم النمو.

وأعتقد أن العالم المتقدم النمو أيضا، بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، سينظر دون شك إلى المستقبل من خلال رؤية مختلفة عن رؤيته له قبل ذلك التاريخ المشؤوم. فالتنمية والاستقرار والرضا للجميع لم تعد أهدافا خيرية بعد الآن. فهي تخدم المصالح الذاتية للجميع.

ومن المؤكد أننا في العالم النامي لا يمكننا، ولا يمكن لمن يعيشون في العالم المتقدم، أن نسمح للفقر اليائس المدقع، ودون أي أمل في مستقبل أفضل، بأن يصبح تربة خصبة لأولئك الذين يتمنون إذكاء لهيب الشقاق والكراهية، ويجعلون شغلهم الشاغل إشاعة الموت والدمار والرعب والهلع.

قبل ستة وخمسين عاما تقريبا من يومنا هذا، أعلن الميثاق التأسيسي لمنظومة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بكلمات أصبح لها اليوم رنين النبوءة:

من أيلول/سبتمبر قد وحدث العالم في وجه الإرهاب عندما تجسدت هذه الوحدة في شجب الملايين من البشر ومن مختلف المجتمعات لتلك الاعتداءات الإرهابية. كما وإننا نشاطر معاليه الرأي الذي يؤكد حقيقة ما للأمم المتحدة، وبتكوينها الفريد، من دور هام في حشد طاقات المجتمع الدولي لمواجهة الإرهاب ومحاربه.

وفي إطار تعاونها مع الجهود الدولية رحبت دولة البحرين بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) حول موضوع الإرهاب وبخاصة الفقرة السادسة من المنطوق التي تطلب من الدول الأعضاء في المنظمة موافاة اللجنة المنبثقة عن مجلس الأمن الدولي بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها تنفيذًا للقرار في موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما.

وإننا بقدر ما نشعر به من حزن من بشاعة ما حدث يوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، ننبه في الوقت نفسه إلى خطر استغلال ذلك للربط بين أعمال الإرهاب والدين الإسلامي الذي هو دين محبة وتسامح، ومن محاولات تأجيج مشاعر العداة ضد المسلمين وإشعال فتيل الصراع بين الأديان والحضارات بدلا من الحوار والتفاعل بينها لما فيه خير المجتمعات بأعراقها ومعتقداتها كافة.

ويسرنا في هذا السياق أن نرحب بموقف الولايات المتحدة، والدول الصديقة الأخرى، التي دعت مواطنيها إلى تجنب الإساءة إلى مواطنيها من ذوي الأصول العربية والمسلمة المقيمين فيها تأكيدا وتعزيزا لروح التسامح بين الأديان والثقافات.

إن الأمم المتحدة، التي هي أذاتنا المثلى للتصدي للإرهاب الدولي، تواجه تحديات أخرى تعيق عملنا المشترك لتحقيق الرخاء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء عالم يسوده السلام العادل والمساواة.

**الشيخ آل خليفة (البحرين) (تكلم بالعربية):** تتعقد هذه الدورة ومشاعر الحزن والأسى ما زالت قائمة بسبب الأعمال الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ من أيلول/سبتمبر الماضي، وراح ضحيتها الآلاف من مواطني أكثر من ٨٠ دولة كانوا يعملون في مركز التجارة العالمي في وقت وقوع الاعتداء الآثم في مدينة نيويورك، الذي نجم عنه أيضا خسائر مادية واقتصادية كبيرة.

لقد أدانت دولة البحرين، وشجبت على الفور، تلك الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في مدينة نيويورك وعلى بُعد بضعة كيلومترات من مقر الأمم المتحدة، وفي واشنطن العاصمة. وعبرَ حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أمير دولة البحرين، لفخامة الرئيس جورج و. بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وشعب الولايات المتحدة الصديق، عن خالص تعازي ومواساة البحرين أميرا وحكومة وشعبا في ضحايا هذه الاعتداءات الآثمة التي تتنافى مع تعاليم كافة الأديان السماوية والمعايير الأساسية للإنسانية، والقيم الحضارية.

لقد أيدت دولة البحرين التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وأبدت استعدادها للتعاون والمشاركة في الجهود والإجراءات التي تستهدف القضاء على الإرهاب وعناصره وأماكن إيوائه ومصادر تمويله، وذلك تأكيدا لموقفها المبدئية والثابتة من الإرهاب، ونبذها لكافة أعمال العنف والتطرف التي تتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وقيمه السمحاء، وكافة المفاهيم الحضارية والإنسانية السامية التي تؤمن بها وتؤيدها.

كما تابعت دولة البحرين المناقشات التي شهدتها الجمعية العامة في دورتها الحالية حول نبذ الإرهاب، وشاركت فيها وهي بذلك تشاطر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، الرأي في أن صدمة الحادي عشر

وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية. ومن أبرز هذه الخطوات تطوير العمل في مجال حقوق الإنسان، والتأكيد على مشاركة المرأة وتفعيل دورها في المجتمع المدني، بما في ذلك حق الترشيح والانتخاب، وإنشاء لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى، وتأسيس المجلس الأعلى للمرأة، والذي من بين اختصاصاته اقتراح السياسات العامة في مجال تنمية وتطوير دور المرأة في مؤسسات الدولة الدستورية والمدنية العامة.

إن دولة البحرين، التي تعتر بما حقته من خطوات وإنجازات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ تجدد العزم على المضي قدماً في مسيرتها التنموية الشاملة لبناء دولة قادرة على ترسيخ مكانتها الدولية وتوطيد علاقاتها مع مختلف دول العالم، لتعبر عن اعتزازها وامتنانها للدعم الذي حظيت به الخطوات المباركة التي اتخذها سمو الأمير من قبل الكثير من الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

إن حرص دولة البحرين على اتسام علاقاتها بروح الود والتعاون يتجلى فيما تقيمه من علاقات أخوية وودية وثيقة مع الدول الشقيقة والصديقة، في إطار من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والحرص على كل ما من شأنه دعم علاقات حسن الجوار والتعاون بين الدول.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى موقف كل من دولة البحرين ودولة قطر من الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٦ آذار/مارس من هذا العام الذي أنهى الخلاف الحدودي بين البلدين الشقيقين، وإلى ما عبر عنه كل من قائدي البلدين من أن قبولهما بهذا الحكم قد فتح صفحة جديدة في علاقاتهما الأخوية القائمة على الوفاق والتعاون الذي يحقق مصالحهما المشتركة، وبأنه انتصار للشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي.

وفي هذا الإطار فقد شهدت الجمعية العامة هذا العام دورات استثنائية عالجت مواضيع متعددة منها الأسلحة الصغيرة، والمستوطنات البشرية، ومكافحة مرض نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز. كما نشير إلى دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ومحاربة الفقر، وتمويل التنمية، إضافة إلى المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري الذي استضافته جمهورية جنوب أفريقيا هذا العام.

ودولة البحرين، التي أيدت إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الجديدة، تؤكد اليوم من جديد عزمها على مواصلة القيام بمسؤولياتها الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق الأهداف المشتركة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان الألفية، مستندة في ذلك إلى حضارة عريقة ونهضة متجددة تهدف إلى ترسيخ أسس الدولة العصرية وتحقيق التنمية الشاملة، وتفعيل المزيد من آليات المجتمع المدني، وتحديث مؤسسات الدولة ونظمها، وإعداد المواطن البحريني وتأهيله للتعامل مع معطيات العصر ومتطلبات التقدم.

وفي هذا الإطار، جاءت مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين، بتشكيل لجنة وطنية ضمت قطاعات المجتمع البحريني كافة. وقد قامت هذه اللجنة بإعداد مشروع لميثاق العمل الوطني أقره شعب البحرين، في استفتاء حر ومباشر بلغت نسبته ٩٨,٤ في المائة، وصادق عليه سمو الأمير في شهر شباط/فبراير هذا العام. وقد جاء هذا الميثاق في سياق خطة شاملة تهدف إلى تطوير المجتمع البحريني وتحديث نظمه ومؤسساته والارتقاء به إلى آفاق الدولة العصرية، بما يؤهله للمشاركة بفاعلية في تفاعلات النظام العالمي الجديد، ويجعله قادراً على مواجهة تحديات ومتطلبات العصر.

ولقد واكبت هذه الخطوة التاريخية إجراءات عديدة لبناء وتحديث المؤسسات الدستورية والديمقراطية، وتأكيد سيادة القانون، وتحقيق العدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص،

إن عملية السلام التي قامت على أساس قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبادئ مؤتمر مدريد، وتحديدًا مبدأ الأرض مقابل السلام، قد وصلت إلى طريق مسدود. وإن الأوضاع المتفجرة في الأراضي الفلسطينية وما تندر به من أخطار تهدد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ومصالح دوله ودول أخرى تضع المجتمع الدولي، وبخاصة راعي عملية السلام، أمام مسؤولية إعادة عملية السلام إلى مسارها وأهدافها. ولن يتم ذلك إلا من خلال التطبيق التام للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التي تدعو إلى الانسحاب التام من الأراضي العربية التي تحتلها في الجولان العربي السوري وحتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وما تبقى من أراضي الجمهورية اللبنانية، والإقرار التام بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ونود في هذا السياق أن نرحب بما عبر عنه فخامة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش حول حق الشعب الفلسطيني في إنشاء الدولة الفلسطينية، وهو حق يؤيده الاتحاد الأوروبي والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ويلقى الدعم والتأييد المتزايد من قبل المجتمع الدولي.

يظل تفعيل دور الأمم المتحدة وإصلاح آلياتها لتمكينها من مواجهة التحديات والإسهام في حلها في إطار من الشراكة الجماعية من الأولويات التي حددها الميثاق، وحث عليها إعلان الألفية الرامي إلى تعزيز مبدأ سيادة القانون، وطنيا ودوليا، واحترام حقوق الإنسان وتنظيم العلاقات الدولية وتوجيهها على النحو الذي يحفظ أمن وسلام العالم وتنميته واستقراره.

وفي معرض الإشادة بدور الأمم المتحدة، يطيب لي أن أتوجه بتهنئتي الحارة إلى معالي كوفي عنان لإعادة انتخابه

إنه لمن المؤسف حقا أن تظل آثار ما شهدته منطقة الخليج على مدى العشرين عاما الماضية من أحداث خطيرة مصدر تهديد مستمر لأمنها واستقرارها وعائقا لمسيرة تطورها ونمائها.

إن دولة البحرين، حرصا منها على استتباب الأمن والسلم الدوليين وبخاصة في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية والمصالح الحيوية لدول العالم، تدعو العراق مجددا إلى التعاون مع الأمم المتحدة والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل، والإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، كسبيل لإنجاح الجهود الرامية إلى رفع العقوبات عنه، وإنهاء معاناة شعبه الشقيق.

وفي ضوء التطورات الإيجابية في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تأمل دولة البحرين في التوصل إلى حل سلمي للتراع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الثلاث، ”طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى“، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وهي بذلك تبارك وتؤيد ما تم من اتصالات مباشرة بين البلدين الجارين، وتأمل في تسوية الخلاف تسوية سلمية وفقا لمبادئ القانون الدولي بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

يشهد الوضع في الشرق الأوسط منذ وصول حكومة إسرائيل الحالية تطورات خطيرة أعادت المنطقة إلى أجواء ما قبل انطلاق عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١ من صراع ومواجهة، جراء الاعتداءات التي تمارسها إسرائيل على الشعب الفلسطيني وما تفرضه من إجراءات قمعية وعزل وحصار اقتصادي في كل أراضي السلطة الفلسطينية.

الإعراب عن امتناني للرئيس السابق، السيد هاري هولكيري، على عمله الممتاز.

وأود الإعراب عن أحر تعازي حكومة وشعب كوستاريكا لحكومة الجمهورية الدومينيكية وأقارب وأصدقاء أكثر من ٢٠٠ مواطن دومينيكي لقيوا حتفهم في حادث الطائرة المأساوي الذي وقع هنا أمس.

وتجتمع الجمعية العامة هذا العام في ظروف استثنائية. إذ وقعت هذه المدينة قبل شهرين فقط ضحية لأفظع وأبشع هجوم إرهابي في تاريخ العالم. وحتى اليوم، على بعد بضعة كيلومترات من هذه القاعة، يمكننا أن نرى في ذهول عمود الدخان الذي يميز أطلال البرجين. والحجارة تذكرنا بالدمار والألم والموت التي تسبب فيها العنف والكرهية اللاعقلانية. ولذلك، لا يمكنني تفويت هذه الفرصة دون إعادة التأكيد على خالص تعازي شعب وحكومة كوستاريكا لشعب وحكومة الولايات المتحدة.

في ١١ أيلول/سبتمبر لم يستهدف الإرهابيون نيويورك فحسب بل البشرية بأسرها. وتدرك كوستاريكا أن الإرهاب جريمة فظيعة جدا ضد الإنسانية، تترك السكان المدنيين الأبرياء ضحايا لها وتعرض للخطر المجتمع الدولي بأسره. ولهذا السبب ندين بصورة قطعية الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وإنما حدث ارتكابه وأيضا كان مرتكبوه، وفي الوقت نفسه نعلن أن ما من مبرر سياسي أو فلسفي أو عنصري أو عرقي أو ديني يضيف الشرعية على ارتكاب هذه الجريمة.

وتجربنا الاعتداءات الإرهابية الأخيرة على إعادة النظر في مفهوم الأمن الدولي وتجديد التزامنا بالقيم الأساسية للإنسانية. فعندما نواجه الخوف الوحشي والكرهية يجب أن نرفع راية الحضارة التسامح والأخوة. ويجب أن نشهر في وجه العنف المجنون أسلحة العقل والقانون والنظام. لا بد أن

بالإجماع أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة ثانية، تقديرا من الدول الأعضاء للجهود القيمة التي بذلها وبذلها لتمكين المنظمة من أداء دورها وبلوغ أهدافها، والتي استحق معاليه والأمم المتحدة في عهده جائزة نوبل للسلام لهذا العام، تقديرا لإسهامهما الكبير في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مباركا له والأمم المتحدة هذا التكريم.

كما يطيب لي السيد الرئيس أن أهنتكم وأهنئ بلدكم الصديق، جمهورية كوريا، على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في أداء مهمتكم، معربا عن الشكر والتقدير لسلفكم سعادة السيد هاري هولكيري، وزير خارجية فنلندا، رئيس الدورة الخامسة والخمسين، لما بذله من جهود قيمة في إدارة أعمالها وأعمال الدورات الاستثنائية التي تخللتها.

إن إيماننا الراسخ بوحدة المصير البشري، وبأننا جميعا نعيش في عالم واحد يتحتم علينا العمل معا للمحافظة عليه وصيانتته من الأخطار والحروب والإرهاب الدولي والصراعات والمرض والفاقة وغيرها، "فنحن شعوب الأمم المتحدة"، كما يؤكدها الميثاق، مطلوب منا أن نعقد العزم ونجدد العهد على التحلي بالتسامح وأن نعيش، كما أراد لنا، الله شعوبا متعاونين ننشد المحبة والعدل والأمن والسلام.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد روبرتو روخاس لوبيس، وزير خارجية كوستاريكا.

**السيد روخاس لوبيس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية):** اسمحوا لي في البداية أن أهنتكم، يا سيدي، على انتخابكم الجدير تماما لرئاسة أعمال هذه الجمعية العامة. إننا نعرف صفاتكم الشخصية القيمة ونقدر قيادة بلدكم، جمهورية كوريا، في الجمع المتناغم بين الدول. كذلك أود

والحرية. وينبغي لهذه المنظمة أن تكون منارة تضيء الطريق ومرشدا إلى تحقيق الهدف النهائي.

وينبغي أن يكون احترام حقوق الإنسان وتعزيز الكرامة الإنسانية في جميع المجالات، محور أنشطة الأمم المتحدة بغية تحقيق هذا الغرض. إن حماية البشر هي المبرر الوحيد لأنشطة حفظ السلام. وتعزيز الكرامة الإنسانية هي السبب المشروع الوحيد للسعي من أجل التنمية المستدامة. وحماية الحياة البشرية هي المبرر الوحيد لحماية البيئة أو السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. ولذا ينبغي أن تركز فلسفة هذه المنظمة على جذور إنسانية عميقة.

إن حماية حقوق الإنسان هي حجر الزاوية في سياسة كوستاريكا الخارجية. وتدين كوستاريكا أي انتهاك للحقوق الأساسية. وإننا ندين التعصب والحقد والظلم والحرب. كما نرفض الإعدامات التي تتم بدون محاكمة، ونرفض عقوبة الإعدام، والإجهاض، والتشريد القسري، والتعذيب والاعتصاب، وأخذ الرهائن. ونحن ندين إدانة قاطعة جميع القيود التي تُفرض على حرية التعبير والتفكير. وتفرض علينا القيم الأخلاقية التي تتحلى بها الشخصية الكوستاريكية أن ندعو إلى قيام مجتمع أكثر عدلا وإنسانية ونطالب بمزيد من التضامن.

والعمل الذي تضطلع به هذه المنظمة في مجال حقوق الإنسان عمل رائع. فالجهود المبذولة لتدوين القانون والمؤتمرات الدورية زودت المجتمع الدولي بمبادئ توجيهية واضحة للسلوك. وعلينا الآن أن نركز جهودنا على تنفيذ هذه المعايير على جميع مستويات المجتمع، مع التركيز بصفة خاصة على تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن الضروري ترشيد وتنسيق أعمال أجهزة الرصد بصفة خاصة، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان، حتى تصبح أكثر فعالية. وترى كوستاريكا أن من الضروري مراجعة

نلجأ في مناهضة الإرهاب إلى سيادة القانون والعدالة والإجراءات السليمة من خلال التعاون الدولي في مجالات القضاء وإنفاذ القانون.

وفي مواجهة التهديدات الجديدة للأمن الدولي يجب أن ينشئ المجتمع الدولي آليات فعالة ومحددة لضمان السلم والتنمية لكل الشعوب. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). إنه قرار يشكل ردا حازما ومتناسبا وضروريا لأفعال ١١ أيلول/سبتمبر البغيضة.

وإننا نرحب أيضا بالتقدم الذي تحقق في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية شاملة لتعريف الإرهاب بجميع أشكاله والمعاقبة عليه. وقد قام وفدي بدور نشط في المفاوضات الأخيرة من أجل حل المشاكل المعلقة، ونحن ممتنون للأمين العام لمشاركته الشخصية من أجل التوصل إلى حل يتوافق الآراء. وإننا نناشد جميع الوفود بأن تتوخى المرونة وأن توافق على الصيغة التوفيقية التي اقترحها منسق فريق الاتصال بشأن هذه المسألة.

وينبغي أن يقودنا النضال ضد الإرهاب إلى بناء ثقافة حقيقية للسلام والحياة. وواجبنا الآن هو زرع بذور السلام حتى تزهر وتحل محل آثار التدمير والصراع مقترنة بفضائل الأخوة والتسامح والتعاون بين جميع الرجال والنساء.

وبفضل التقدم العلمي والتكنولوجي أصبح بإمكاننا حاليا، أن نقهر المرض والفقر والمجاعة والحقد والحرب. ولدينا الآن الوسائل الاقتصادية والتكنولوجية والفلسفية اللازمة لكي نضمن لكل فرد أعلى مستوى للحياة والظروف اللازمة لنمائه النفسي والذهني والروحي الكامل.

ويعتقد دور الأمم المتحدة في هذا السياق، بل ويجب عليها، أن تقوم بدور رئيسي في بناء مستقبل يسوده السلم

والفظائع. فطالما وجدت الحرب، يصبح من المستحيل ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية. ولا بد من اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية أمن المدنيين الأبرياء في حالات الصراع المسلح، ومن الضروري للغاية توفير المساعدة العاجلة لهم بغية الحيلولة دون وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح ومزيد من الدمار. ومن الضروري أيضا حماية حقوق الإنسان للاجئين والمشردين. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم إيجاد مزيد من التعاون الدولي بعد انتهاء الصراع، لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والهياكل الأساسية المفقودة وإعادة الحياة إلى طبيعتها.

إن وفدي ما برح لسنوات عديدة، ينادي بتعزيز مجلس الأمن. وقلنا إنه الآلية الوحيدة التي تمكن البشرية من مواجهة الأخطار المحيطة بها. وقد ساءلت كوستاريكا المجلس عندما تجاهل واجباته وتقلص دوره واتسم بعدم الأهمية. وانتقدناه عند قصر واجباته على تقديم استجابات هزيلة وغير كافية لأخطر حالات الطوارئ السياسية والإنسانية. وقد شجبناه عندما عجز عن التصرف بسبب استخدام حق النقض على نحو غير مسؤول أو الدفاع عن المصالح الوطنية لبعض الأعضاء. واليوم، يبعث فينا اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الأمل من جديد. وثق بأن مجلس الأمن سيواجه حالات طوارئ أخرى في المستقبل بنفس القدر من الحزم والسرعة والفعالية.

إن الأسلحة هي العامل المحفز للصراعات المسلحة. ويؤجج انتشارها نيران العنف ويزيد من حدة القتال والكراهية، ويزيد من تعقيد الجريمة والإرهاب، ويشجع على زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي. وتطيل الترسانات العسكرية أمد الصراعات المسلحة وتعرقل عمليات السلام، في حين تستهلك الجيوش الموارد الوطنية الشحيحة دون أن تشبع. فمن الضروري لتحقيق السلام أن يُحظر نقل الأسلحة إلى جماعات المتمردين أو المتطرفين أو الإرهابيين.

نظام التقارير الوطنية بحيث نجعلها أكثر شفافية ونشاطا. وفي اعتقادنا أنه يجب على الدول الأعضاء أن تفتح حدودها أمام مقرر حقوق الإنسان الذين تعينهم اللجنة، مع إبداء الاستعداد لتقديم المعلومات. وينبثق هذا الالتزام مباشرة من التعهدات التي التزمت بها الدول بموجب المادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق. وفي نفس الوقت علينا أن نرد بشكل إيجابي على الطلب المقدم من المفوض السامي لحقوق الإنسان بتوفير مصادر معلومات إضافية. وينبغي أن تظل الأمم المتحدة بالإضافة إلى ذلك يقظة حتى يمكنها التصدي للتهديدات التي يتعرض لها المتمتع بحقوق الإنسان.

ونشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة الجارية في مجال الاستنساخ والتكنولوجيا البيولوجية. ولهذا نرحب باقتراح فرنسا وألمانيا القاضي بالتفاوض على إبرام اتفاق دولي لحظر استنساخ البشر. وفي رأينا أن مثل هذا الصك ينبغي أن يحظر أيضا أشكال التجارب الأخرى في مجال التكنولوجيا البيولوجية التي تتعارض مع الحياة البشرية والكرامة الإنسانية على حد سواء.

وواجبنا أن نعزز روابط الأسرة بوصفها اللبنة الأساسية في البنيان الاجتماعي. ولا بديل عن الأسرة من أجل تشكيل مواطن سليم صحيا ومنتج ومسؤول. وعلينا أن نبذل أيضا جهودا إضافية لمساعدة الوالدين على تعليم أبنائهم. وقد سن بلدي مؤخرا، في هذا الصدد، قانونا خاصا بشأن الأبوة المسؤولة، ينص على كفالة أن يكون جميع الآباء البيولوجيين مسؤولين عن تعليم ذريتهم التي تولد خارج نطاق الزوجية، وذلك من خلال تطبيق أساليب قضائية غير مسبقة.

وينبغي النظر إلى الجهود المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين من منظور حقوق الإنسان أيضا. فالصراعات المسلحة تجلب باستمرار المآسي الإنسانية

للمحاضر أو المستقبل. ولا نملك أن نتجاهل الضرر الذي يلحق بالأجيال المقبلة من جراء تدمير آلاف الكيلومترات المربعة من غابات الأرض.

وقد استحدثت كوستاريكا نظاما وطنيا للمدفوعات لأغراض الخدمات البيئية بهدف التخفيف من أثر غازات الدفيئة وحفظ غاباتنا للبشرية. وقد خصص بلدي ربع إقليمه الوطني لحماية غاباته. وأصبح إنتاج المنافع البيئية وتوفير الخدمات البيئية أداة من أدوات التنمية الوطنية. ولهذه الأسباب، فإنه مما يشرف بلدي أن يستضيف الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الذي سيعقد في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢. وتطلع إلى مشاركة جميع الدول الأعضاء في ذلك الاجتماع على نحو نشط وبناء.

ويلاحظ وفدي مع القلق تزايد التفاوت في مجال القابلية للتأثر بالأخطار. فأكثر الدول هشاشة في اقتصاداتها وأقلها موارد للوقاية والتعمير لدى سكانها هي الدول التي تعاني أكثر من غيرها من آثار الكوارث الطبيعية. وفي منطقة أمريكا الوسطى التي ننتمي إليها، وقعنا ضحايا لعدة كوارث على مدى العقد الماضي، تسببت في خسائر بشرية ومادية خطيرة. ويفرض الافتقار إلى الموارد المالية قيودا قاسيا على قدرة أشد الدول فقرا على اتقاء الطوارئ الإنسانية. ولذلك فإننا ندعو لزيادة التعاون الدولي مع الدول النامية بغية تمكينها من وضع وتنفيذ برامج للإقلال من تعرضها للمخاطر.

وأود في هذا السياق أن أذكر المساعدة الثنائية التي تقدمها جمهورية الصين في تايوان لمنطقتنا حتى تواجه هذه الحالات الطارئة. وتفهم كوستاريكا وتدعم الجهود المتكررة التي تبذلها جمهورية الصين في تايوان، التي يبلغ تعداد سكانها ٢٣ مليوناً، والمتسمة بعملية راسخة لتنمية وتعزيز

كما ينبغي أن يحظر نقل الأسلحة إلى الحكومات التي ترتكب انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان، أو لا تحترم المبادئ الديمقراطية، أو لم تصدق على الصكوك الرئيسية للقانون الإنساني الدولي. ونرى من الضروري تنظيم جيازة المدنيين للأسلحة الخفيفة.

ويدين بلدي الاستخدام الانفرادي والمفرط للقوة والتدابير المضادة، في حين يعرب عن تأييده للآليات والمبادئ التي يكرسها القانون الدولي. ويجب أن نأخذ بالتفاوض والحوار والوساطة والحل القضائي للنزاعات. ولهذا السبب تؤيد كوستاريكا العمل الممتاز الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية وتعرب عن ثقتها الكاملة فيه. ونرى أن القبول الطوعي باختصاصها الملزم، من خلال الإعلانات الاختيارية، دليل واضح على حسن النية. بيد أننا لا نملك الصمت إزاء ما يساورنا من قلق عميق بشأن وجود ونشوء تحفظات جديدة على القبول الطوعي باختصاص المحكمة. ويقتضي حسن النية في العلاقات الدولية سحب تلك التحفظات.

ولا يمكن التوصل إلى سلام حقيقي ومستدام إلا حين تُكفل أوضاع معيشية كريمة لجميع الناس، وحين يتقدم مستوى التنمية الاقتصادية بالقدر الكافي لأن يشبع الجميع احتياجاتهم الأساسية، وحين تحترم حقوق الإنسان الأساسية، وحين تجري تسوية الخلافات الاجتماعية والسياسية عن طريق الوسائل الديمقراطية والحوار والتفاوض. ومن الضروري لذلك أن نستثمر بكثافة وانتظام في مواردنا البشرية، مع تكريس جميع الموارد الضرورية للتعليم والصحة. فلا يستطيع العيش في حرية إلا مجتمع متعلم، ولا يستطيع العمل من أجل التنمية سوى مجتمع يتمتع بصحة جيدة، ولا يستطيع أن يندمج في العالم المعاصر المتسم بالعولمة إلا مجتمع متحضر.

ومن الضروري بالمثل أن تُكفل الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها. فبدون البيئة الصحية من المستحيل تحقيق أوضاع معيشية كريمة، سواء بالنسبة

وندر أن يتعرض المجتمع الدولي لتحدي مثل الذي واجهه من خلال الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر. وكانت الأمم المتحدة أهلا لهذا التحدي وأخذت بزمام القيادة في الكفاح ضد الإرهاب الدولي. وندر أن نشترك، نحن شعوب الأمم المتحدة، في إظهار هذه الاستجابة وهذه الوحدة القوية. وتساند السويد الأمم المتحدة مساندة كاملة في نداءها لمحاربة الإرهاب. ونعرب عن تضامننا مع الشعب الأمريكي وحكومته في هذه الفترة العصيبة.

ولدينا الآن ثلاث مهام عاجلة. أولاً، أن نتخذ جميع الدول إجراءات لمكافحة الإرهاب، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أي إجراءات لمكافحة تمويل الأعمال الإرهابية وتدريبها وتنفيذها، وإجراءات تجعل من الواضح للمسؤولين عن الإرهاب أنهم سيعاقبون على أفعالهم.

ونؤيد حق حكومة الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها، وفقاً للقانون الدولي. ونؤكد الدور المحوري الذي يضطلع به مجلس الأمن.

وثانياً، يجب أن نساعد شعب أفغانستان على تلبية حاجاته العاجلة. فقد عانى الشعب الأفغاني الحرب والكوارث الطبيعية والاضطهاد عشرات من السنين. وقد وقع رهينة في أيدي نظام غير مشروع. فالإيذاء المنهجي يلحق بالنساء والأطفال. والنساء محرومات من الرعاية الصحية والعمل، والفتيات محرومات فعليا من التعليم، وحرتهن مقيدة بدرجة شديدة. ولا وجود لحقوق الإنسان في ظل حكم الطالبان. ومن الأهمية بمكان أن تكفل حقوق الإنسان ويضمن استتباب القانون والنظام في جميع المدن التي يتم الآن تحريرها من أيديهم.

إن شعب أفغانستان يواجه حالياً حالة إنسانية بالغة الخطورة. وعلى الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء أن

الديمقراطية، للحصول على تمثيل في هذه المنظمة. ويشكل ذلك البلد أيضاً أحد المراكز الصناعية الرئيسية في الحوض الآسيوي، ترتبط به معظم الدول الأعضاء بعلاقات قوية للتبادل التجاري والتقني. ونرجو أن تترك جميع الخلافات جانباً في القريب العاجل حتى يمكن التوصل إلى اتفاقات ويتسنى لكلا فرعي الشعب الصيني أن يشاركا معا في المنتديات الدولية.

وقد شهدنا منذ حوالي الشهرين فقط الأثر الدموي البشع الذي يحدثه الإرهاب الدولي. فقد هزت تلك الأعمال الدنيئة ضمير الإنسانية بأسرها. ويتربص العالم التوجيه من الأمم المتحدة في هذه الظروف. وتطالب شعوبنا بأن يتخذ المجتمع الدولي إجراء حاسماً وحازماً. وتدعونا البشرية بأسرها للوفاء بالأهداف السامية التي أخذناها على عاتقنا حين أنشأنا هذه المنظمة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة آنا ليند، وزيرة الشؤون الخارجية في السويد.

**السيدة ليند (السويد) (تكلمت بالانكليزية):** اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتوجيه التهئة للأمم المتحدة ولأمينها العام السيد كوفي عنان، على منحهما جائزة نوبل للسلام. فقد منحت هذه الجائزة عن جدارة للغاية لمنظمة فريدة من نوعها ولأمين عام فريد من نوعه.

واسمحوا لي أيضاً بأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق التعازي لأسر ضحايا حادث أمس الأليم قرب مطار جون ف. كيندي.

ونحن جميعاً نمر بأيام حافلة بالأسى والغضب: الأسى للمعاناة الإنسانية، ولفقدان أرواح البشر ولضياع الأمن؛ والغضب لأن الإرهابيين أصابوا الأبرياء ولأن الإرهاب يستهدف الانفتاح والديمقراطية ويهدد أمننا ورفاهنا المشترك.

السياسية ينبغي أن تكون مقرونة بالتقدم الاقتصادي والتقني والعلمي. وسياسات التعاون الإنمائي والسياسات التجارية والزراعية يجب أن تستهدف القضاء على الفقر. والأدوات متوفرة والإمكانيات اليوم أفضل من أي وقت مضى، ولكننا، نحن الحكومات، بحاجة إلى إبداء الشجاعة والإرادة السياسية. وعلينا أن نوفر للمقهورين الأمل في الحرية، والتعليم للأمية والطعام للجوعى، والرعاية الصحية للمرضى، والمساواة للمرأة.

ومن هنا تكتسي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية أهمية حاسمة. والسويد من بين قلائل البلدان التي تفي بالهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمعونة الإنمائية، وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، ونحث جميع البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما القوى الاقتصادية الكبرى، على إحراز تقدم حقيقي صوب تحقيق هذا الهدف.

ويتعين إدماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي. ومسار العمل الجديد الذي حددته الأمم المتحدة يمثل خطوة ملموسة وميمونة في هذا الاتجاه. ويمكن أن يكون كل من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سينعقد في المكسيك، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سينعقد في جوهانسبرغ والذي سيشارك فيه رئيس وزراء السويد، السيد غوران بيرسون، نقطة انطلاق لترتيبات شراكة جديدة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص - شراكة من أجل تحقيق العدالة العالمية.

أما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فهو واحد من أخطر التهديدات التي تواجهها البشرية في عصرنا. ففي بعض البلدان هناك قطاعات كبيرة من أجيال بأكملها تقع فريسة لهذا المرض. ويتيمم ملايين الأطفال نتيجة لذلك، ويتعطل التقدم الاقتصادي وتضيع فرص التنمية. ويتعين على الدول الأعضاء جميعاً أن تبدي في هذا الصدد

تضاعف جهودها لتلبية احتياجات الشعب الأفغاني. ولا بد من فتح الحدود المغلقة فوراً سواء للاجئين الباحثين عن ملجأ، أو للنقل الآمن لإمدادات الطوارئ.

ثالثاً، علينا أن نساعد شعب أفغانستان في إعادة إعمار بلده. وإصلاح شأن هذه الأمة المشتتة لتصبح دولة تنعم بالتعايش السلمي، يجب أن ينطوي على عملية سياسية تؤدي إلى قيام حكومة نيابية تحترم حقوق الإنسان وتعزز التنمية الديمقراطية. ولا بد من أن يكون دور المرأة وحمايتها ومشاركتها، في مقدمة أي جدول أعمال للسياسة العامة.

وبينما نتصدى لهذه المهام العاجلة، يجب ألا يغيب عن نظرنا جدول أعمالنا طويل الأجل.

قبل عام مضى، اعتمد رؤساء دول وحكومات ١٤٧ بلداً إعلان الألفية هنا في نيويورك. وكانت رسالتهم واضحة: لا يمكننا أن نواجه تحديات العولمة إلا بالعمل معاً.

ونحن اليوم في حاجة إلى أن نبنى تحالفات ونوحد قوانا لا لمكافحة الإرهاب الدولي وحده، بل أيضاً لمكافحة المشاكل العالمية الأخرى. ونحتاج إلى توحيد قوانا في الكفاح من أجل تحقيق العدالة العالمية. فالعولمة والانفتاح يجعلان البشر على وعي بما لديهم وما ينقصهم. وهم يرغبون في المشاركة، وفي تقاسم منافع التنمية. وهذا أمر إيجابي، وهو في الوقت ذاته يمثل تحدياً لقدرة المجتمع الدولي على تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

إن العولمة تولد الثروة، ومع ذلك يجب أن نكون أكثر عدالة في توزيع هذه الثروة. فالיום، يعيش أكثر من بليون شخص في فقر مدقع. وقد تعهد مؤتمر قمة الألفية بتخفيض الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. وهذا التزام نرحب به، ولكن مجرد الالتزام لا يكفي. فالجهود

أما التمييز في أي شكل من أشكاله، فهو غير مقبول وغير متسق مع هذه المبادئ الأساسية. ومن مسؤولية كل حكومة أن تحمي الحقوق والفرص المتكافئة للرجال والنساء وكذلك حقوق الطفل.

وأولئك المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة في حق الإنسانية، لا يجوز أبداً أن يجدوا ملجأ وراء الحدود الوطنية. ونقل السيد ميلوسيفيتش إلى المحكمة الدولية يؤكد عزم المجتمع الدولي المعقود على مكافحة الإفلات من العقاب. وهو يحمل في طياته قيمة رمزية عظيمة، كما أنه سيسهم في عملية المصالحة.

إن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية سيعزز قدرتنا على محاكمة من يشتبه في انتهاكهم للقانون الدولي والقانون الإنساني. وتشغيل المحكمة على وجه السرعة يجب أن يحظى بأولوية قصوى، وأحث الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي على أن تفعل ذلك.

وترحب السويد أيضاً بمبادرة الأمين العام المتعلقة بإشراك دوائر الأعمال التجارية العالمية في تعزيز حقوق الإنسان من خلال الاتفاق العالمي.

ونحتاج إلى توحيد قوانا لمنع نشوب الصراعات العنيفة. ونحتاج إلى التصدي للكرهية والشكوك بين الشعوب، وتنشيط الحوار بين الثقافات وداخلها. ومنع الصراعات العنيفة واجب أساسي على الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولكننا احتجنا إلى نصف قرن لكي نبدأ العمل بشكل منهجي باتجاه هذا الهدف. ولدينا الآن فهم أفضل للأسباب الجذرية المعقدة للصراعات ومسؤولية منع نشوب الصراعات تقع على عاتق كل حكومة في نهاية المطاف. فالوقاية الطويلة الأجل والناجحة لا يمكن أن تفرض من الخارج، ومع ذلك، ينبغي تشجيع الأطراف المحلية ومساعدتها على احتواء أي صراع في مهده.

التزاماً وتضامناً قوين على المستويين السياسي والمالي. والسويد ترحب بالصندوق العالمي الجديد لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وستساهم بمبلغ ٦٠ مليون دولار في هذا الصندوق على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

وعقد جولة جديدة من مفاوضات واسعة النطاق في منظمة التجارة العالمية، يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في النمو والتنمية في كل أنحاء العالم. بيد أن مصالح البلدان النامية وشواغلها يجب مراعاتها على النحو الواجب. ويجب بذل كل جهد ممكن لتحرير التجارة. والمثال الذي ضربه الاتحاد الأوروبي - بفتح أسواقه "لكل شيء إلا السلاح" - ينبغي أن يحتذيه الآخرون. وينبغي أن تتلقى البلدان النامية الدعم في بناء قدرتها على الاندماج بالكامل في النظام التجاري العالمي وفي الاقتصاد العالمي.

إن المسؤولية العالمية عن توفير مزيد من الموارد وفرص أكبر لوصول البلدان النامية إلى الأسواق مسؤولة واضحة، وإن كانت المسؤولية الأساسية عن التنمية تقع على عاتق الحكومات والشعوب في تلك البلدان. والحكم الرشيد والسياسات الوطنية السليمة شرطان أساسيان لضمان التنمية المستدامة وتخفيف الفقر.

ونحن بحاجة إلى توحيد جهودنا في الكفاح من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية. فعندما نُحترم الحقوق، وتُسمع الأصوات، ويشيع التسامح في صفوف المجتمع، يصبح المجتمع أيضاً أكثر أمناً للجميع.

إن انتهاكات حقوق الإنسان لا تهدد أمن ورفاه الفرد فحسب، بل تهدد أيضاً أمن ورفاه المجتمع، كما أنها تولد التوترات والصراعات. والتنمية المستدامة والاستقرار السياسي لا يمكن بناؤهما إلا على احترام حقوق الإنسان العالمية التي لا تتجزأ، وعلى التنمية الديمقراطية.

خارج سياق الإجراءات القضائية. ويجب على الفلسطينيين أن يبدلوا كل ما في وسعهم لإيقاف الهجمات على المدنيين الأبرياء. وتؤيد السويد بشدة توصيات تقرير ميتشل، التي تشمل إقامة آلية للمراقبة، ووضع حد للعنف وإعادة الحياة لعملية السلام.

ويجب علينا رص الصفوف من أجل نزع السلاح المتعدد الأطراف. فخلو العالم من أسلحة الدمار الشامل يجعله عالماً أكثر أماناً. والاتفاقات المتعددة الأطراف تسهم في توفير الأمن للفرد. وقد أسفرت عن نتائج مثيرة للإعجاب - إذ تم حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بصورة تامة. ومع ذلك لا يزال هناك العديد من التحديات.

قبل ثلاث سنوات ساعدت السويد في إقامة تحالف الخطة الجديدة - وهو مجموعة من الدول التي تشعر بالقلق من عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وتتشاطر رؤيا جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. وفي حالتنا، نبعت تلك المبادرة من أعماق الإيمان الراسخ بأن الأمن العالمي والوطني كليهما يتوقفان على الأطر والبرامج المتعددة الأطراف.

وفي السنة الماضية اعتمدت الدول الأطراف الـ ١٨٧ في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالإجماع خطة تفصيلية باتجاه نزع السلاح النووي. وعلى أساس تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية تم الاتفاق على خطة عمل من ١٢ خطوة. وأكدت الجمعية العامة أيضاً هذه النتيجة المبشرة بالخير. وتعهدت جميع الدول الأطراف بجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وإني أحث بشدة الدول الأربع التي لا تزال خارج المعاهدة على التوقيع والمصادقة عليها.

وتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراع يشكل إسهاماً قيماً في تطوير استراتيجية عالمية في هذا المجال. وأحث الدول الأعضاء على القيام بدور نشط في متابعته.

والمهمة الأساسية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة هي أن تدير الصراعات بفعالية عندما تفشل جهود الوقاية. فالأمم المتحدة توفر الأساس القانوني للعمل العالمي. وبالتالي فإن السويد تؤيد بقوة العملية التي بدأها تقرير الإبراهيمي. ولكننا، نحن الدول الأعضاء، ما زال علينا أن نزود الأمم المتحدة بالموارد اللازمة لتعزيز قدراتها في مجال عمليات السلام.

إن جهود الأمين العام لتعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجالي منع نشوب الصراع وبناء السلام تحظى بترحيبنا البالغ.

ذلك أن التعاون مع الأمم المتحدة يعد أساسياً في تطوير قدرات الاتحاد الأوروبي على منع نشوب الصراع وإدارة الأزمات. وفي غوتبورغ، في حزيران/يونيه الماضي، اعتمد الاتحاد الأوروبي إطاراً لزيادة التفاعل مع الأمم المتحدة، بغية أن توفر قدرات الاتحاد قيمة مضافة حقيقية للأمم المتحدة.

إننا بحاجة إلى التضامن من أجل السلام في الشرق الأوسط. وينبغي أن يكون هدفنا قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، تتمتعان بحدود آمنة ومعترف بها. ويتم ذلك على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وقد تدهورت الحالة في السنة الماضية، على الرغم من الجهود القوية التي بذلتها الأمم المتحدة، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وروسيا وآخرون. ويجب تفادي المزيد من التصعيد. ويجب على إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة، وإيقاف سياسة المستوطنات ووضع حد للإعدادات

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غوران سفلانوفيتش، الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية ليوغوسلافيا.

**السيد سفلانوفيتش** (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتكم سيدي هان سيونغ - سو على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. إن مؤهلاتكم الممتازة وخبرتكم الواسعة تمثل ضمانا قوية لأن تمضي إجراءاتنا بصورة سلسة وأن تؤتي ثمارها.

أود أيضا أن أهنئ الأمم المتحدة والأمين العام على جائزة نوبل للسلام. فهذه الجائزة تمثل اعترافا بالدور الهام الذي اضطلعت به منظماتنا في حماية سلام العالم وتعزيز التقدم الاجتماعي وحقوق الإنسان، فضلا عن أنها اعتراف بالقيادة الناجحة للأمين العام. وهذا الشرف ينبغي أن يكون تشجيعا قويا لنا جميعا أيضا لبذل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

واسمحو لي أن أعرب عن أعمق مؤاساتنا لأسر ضحايا حادث تحطم الطائرة المأساوي الذي وقع بالأمس.

إن الهجمات الإرهابية التي وقعت في نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر لم تؤثر على الولايات المتحدة وحدها، بل علينا جميعا. وها نحن مرة أخرى يُسترعى انتباهنا بصورة مؤلمة إلى أننا لا يمكننا الوقوف في مواجهة التحديات العالمية مثل الإرهاب إلا برص الصفوف وبذل جهود مشتركة.

إن الإرهاب شر عالمي، وجريمة ضد الإنسانية نفسها. وهو في الواقع يؤثر على الناس من كل دين وقومية ومن جميع مناكب الحياة. ولذا، فإننا لم نتردد في الدعم الكامل لكل الإجراءات الدولية المتخذة لمكافحة الإرهاب. ومما له أهمية خاصة في هذا السياق ضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وجميع الاتفاقيات

لدينا عدد من الصكوك الهامة لمنع التجارب، ولحظر إنتاج المواد ولتحسين التحقق. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهد الطريق لترح السلاح النووي ومنع الانتشار. وقد حان الوقت للتركيز على تنفيذها.

وخطط الولايات المتحدة لإقامة منظومة استراتيجية للدفاع ضد القذائف تجازف بخلق آثار سلبية تترتب على نزع السلاح، ومنع الانتشار وعملية منع الانتشار برمتها. ونعرب عن ترحيبنا بالمشاورات الجارية، ولكن النتيجة تظل غير مؤكدة. وإنما نؤمن بشدة بأن التهديدات الجديدة لمنع الانتشار تتطلب استجابة متعددة الأطراف تركز على شبكة الأمان القائمة بالفعل.

وقد فات منذ أمد طويل موعد إجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية الاستراتيجية والتكتيكية وينبغي أن يصحبها قيام آليات فعالة للتحقق ومنع الانتكاس. وهذه الاتفاقيات التعاقدية لا يمكن مطلقا أن تحل محلها إعلانات انفرادية.

إن أسلحة الدمار الشامل لا تزال تمثل تهديدا للبشرية. ولا يجوز إعطاء الفرصة للإرهابيين ليهددونا بهذه الأسلحة. وقد حان الوقت لتعزيز الجهود الرامية إلى احتواء الانتشار.

الأمم المتحدة لا تزال محفلا عالميا فريدا. فهي المنظمة الوحيدة التي يمكننا جميعا أن نعول عليها بصورة متساوية وأن نلتجئ إليها من أجل الأمن والتنمية - كضمانة لمستقبلنا المشترك. وتحتاج الأمم المتحدة إلى التعزيز، وتحتاج إلى الإصلاح. وإنما نحتاج إلى الأمم المتحدة، والأمم المتحدة تحتاج إلينا.

أسرة الأمم الأوروبية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، استهدت يوغوسلافيا عملية إصلاحات سياسية واقتصادية شاملة خلال السنة الماضية.

وفي ذات الوقت، يتعين علينا التعامل مع عدة مسائل ملحة ذات أهمية بالغة للبلد. وأول هذه المسائل هي الحالة في كوسوفو وميتوهيا، و جنوب صربيا وإعادة تعريف الاتحاد اليوغوسلافي، فضلا عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية التي أنشأها مجلس الأمن لجرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة. لكن هذه المسائل لا تهم يوغوسلافيا وحدها، بل لها أيضا أهمية سياسية كبيرة لمنطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها. ولقد تناولتها حكومتي كلها بطريقة بناءة وبرغبة في إيجاد حلول سياسية من خلال الحوار في مناخ ديمقراطي.

توجد اليوم في كل بلدان جنوب شرقي أوروبا حكومات منتخبة ديمقراطيا، وكلها تجتهد للانضمام الى الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية. وفي الوقت ذاته، ما زالت منطقتنا مثقلة بإرث السنوات العشر الماضية وبعده من القضايا المعلقة، وأهمها موقف الأقليات القومية. إن مشاكل المنطقة مترابطة ولذلك يجب معالجتها بعمل إقليمي واسع النطاق وبمساعدة المجتمع الدولي. وينبغي أن تحظى الحلول التي سيتم تحقيقها بالمساندة على نطاق المنطقة كلها.

وأعتقد أن المطلب الأساسي للتعامل مع المشاكل في المنطقة هو الاحترام الكامل لوحدة أراضي وسيادة كل البلدان. ولا بد أن يقال بوضوح إن عصر تفكك البلقان قد انتهى. وهذا سيمكّن أوروبا من معالجة المشكلة الرئيسية لجنوب شرقي أوروبا - وضع الأقليات القومية - بتحفظات أقل وبانفتاح أكبر بكثير. إن حل قضايا الأقليات، بالإضافة إلى المزيد من التعاون الاقتصادي وتدابير جديدة لبناء الثقة، هو الطريق إلى تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة.

الدولية المناهضة للإرهاب. وإني، بالنيابة عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قمت على التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. واتخذت يوغوسلافيا أيضا سلسلة من التدابير الداخلية لمكافحة الإرهاب ونسقت إجراءاتها مع الدول الأخرى.

ولما كانت يوغوسلافيا نفسها ظلت تواجه الإرهاب منذ فترة ليست بالقصيرة، فإنها تدرك تماما صعوبة مكافحة هذا الشر. إذ لا يكفي منع الهجمات الإرهابية وإلقاء القبض على مرتكبيها ومعاقبتهم. بل ما هو أكثر أهمية معالجة الأسباب الاجتماعية للإرهاب، وعلى وجه الخصوص، معالجة مسائل الفقر والافتقار إلى الفرص. ومن الضروري أيضا تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في كل مكان في العالم. فالفقر يولد الغضب وإذا لم يوجه الغضب في عمليات سياسية ديمقراطية، فإنه يمكن بسهولة أن يوقد نيران التطرف.

وفي هذا الصدد، أثبتت تجربة يوغوسلافيا في التعامل مع الإرهاب في جنوب صربيا أن مكافحة الإرهاب لن تفلح بالقوات الأمنية وحدها. ولذا، فإننا وضعنا خطة شاملة تهدف أيضا، علاوة على التدابير الأمنية، إلى تحسين الحالة الاقتصادية في جنوب صربيا وإعادة إدماج أفراد الطائفة الألبانية في العملية السياسية وهياكل الدولة، وخاصة على الصعيد المحلي. ونقوم بتنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية، وقد برهن هذا الجهد المشترك على نجاحه. وفي هذه اللحظة بالذات نقوم بتدريب قوة شرطة متعددة الأعراق كتدبير هام من تدابير بناء الثقة.

وكل هذا ما كان يمكن أن يتحقق بدون انتصار القوى الديمقراطية في يوغوسلافيا السنة الماضية. وأظهرت هذه الثورة الديمقراطية الإرادة القوية للشعب اليوغوسلافي ليعيش في مجتمع ديمقراطي، في سلام مع جيرانه وكجزء من

١٢٤٤ (١٩٩٩) بالكامل وإرساء الديمقراطية وتشجيع حقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا، مع الاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالبيانين الرئاسيين الصادرين عن مجلس الأمن في ٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على تأييد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لجهود الأمم المتحدة، لا سيما جهود الأمين العام، الرامية إلى تعزيز دور ومكانة المنظمة العالمية في العلاقات الدولية لعالمنا الحاضر.

وإذ نسترجع نتائج جمعية الألفية نتظر من الجمعية العامة، الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة، أن تعمل بفعالية أكبر. وينبغي في نفس الوقت أن تكون المنظمة أكثر كفاءة لكي تعالج التحديات التي نواجهها. وينبغي لمجلس الأمن أن يكيف نفسه مع العلاقات الجديدة في المجتمع الدولي.

ونحن نولي أهمية خاصة لسيادة القانون الدولي. ومن المهم على وجه الخصوص ضمان المعاقبة على جميع الجرائم الدولية أمام محاكم وطنية ودولية. وفي هذا الصدد، نعقد اعتقاداً راسخاً بأن المحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن تبدأ عملها بأسرع وقت ممكن. ولهذا السبب صدق بلدي بالفعل على نظام روما الأساسي الذي ينشئ هذه المحكمة.

ختاماً لكلمتي أود التأكيد على أن تحديات جسيمة تواجهنا. وعلينا أن ننسق أعمالنا في التعامل معها. وعلينا أن نكون حكماً في تصرفنا لأن ذلك سيحدد شكل النظام الدولي لسنوات عديدة قادمة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في تركمانستان، معالي السيد رشيد مريدوف.

وسوف ينسجم هذا النهج تماماً مع تطلعات كل البلدان في المنطقة، بما فيها يوغوسلافيا، نحو الانضمام إلى عمليات التكامل الأوروبية. وفي هذا الصدد، تدعم يوغوسلافيا عملية تثبيت الاستقرار والتوحيد، التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمة زغرب العام الماضي، ومبادرات إقليمية أخرى أيضاً.

إن كوسوفو وميتوهيا هما الشاغل المباشر الأكثر إلحاحاً بالنسبة لحكومتي. وتمثل حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية امتثالاً كاملاً لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهذا أيضاً ما نتظره بحق من الآخرين المشاركين في تنفيذه، ولا سيما الدول المجاورة.

نحن للأسف لسنا راضين عن الوضع على أرض الواقع. فلا يوجد أمن لغير الألبان في ميتوهيا، وعودة المطرودين والمشردين تسير بصعوبة وببطء، ولم يحرز تقدم بشأن قضية المفقودين. ومع ذلك وقعنا الوثيقة المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، التي ينبغي أن توفر التعاون الشامل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولقد مكن هذا رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحكومتين الجمهوريتين الاتحادية والصربية من دعوة صرب كوسوفو وميتوهيا إلى المشاركة في الانتخابات. ولقد فعلوا ذلك باقتناع كامل بأن المشاركة في الانتخابات تصب في صلب مصلحة الصرب وأن التعاون مع المجتمع الدولي، وخاصة مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو ومع قوة كوسوفو، هو المفتاح لحل الوضع في كوسوفو وميتوهيا.

إن الانتخابات التي ستجرى في كوسوفو وميتوهيا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر انتخابات مهمة في الحقيقة؛ وأتوقع أن تتمتع بتعاون أكبر من ذلك بعد الانتخابات. وينبغي أن يستهدف هذا التعاون تنفيذ قرار مجلس الأمن

لتركمانستان. وبالنسبة لنا فإن الأمم المتحدة هي الكيان الرئيسي والعالمي لصنع القرار بشأن أكثر مشاكل التنمية الشاملة الحاسمة الأهمية. ونحن نشاطر رأي المنظمة نفسها بأن من الأهمية القصوى أن يتم توفير زخم جديد لها على ضوء الحقائق المتغيرة بسرعة في علمنا اليوم. وفي رأينا أن الجانب الرئيسي في هذا المسعى هو احترام التوازن الكلي للمصالح على أساس المعايير الأساسية التي يتركز عليها عمل المنظمة ومثلها ونص وروح ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن الأمم المتحدة أثبتت عبر سنوات وجودها أنها تشكل الآلية الأكثر فعالية وعدالة لحل القضايا الدولية. إنها العمود الفقري لنظام الاستقرار والأمن الدوليين بأسره.

لقد ساندت تركمانستان دائماً وما زالت تساند تعزيز وتوسيع دور الأمم المتحدة في العالم. وفي هذا الصدد، نرى أن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الذي يركز على مبادئ السلام والمساواة واحترام الدول وحقوقها وسيادتها واختيار الأسلوب الخاص بها في التنمية، ما زال الأساس للنظام العالمي في هذا القرن الجديد. وتتبدل في هذا الاعتقاد مبادئنا، بوصفنا دولة محايدة، ومجمل فلسفة سياسة بلدنا الخارجية وممارستنا في هذه المشاركة الممتدة عقداً من الزمان في الشؤون الإقليمية والدولية.

وتولي تركمانستان أهمية قصوى لتعاونها مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وتضطلع حكومتنا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة مشتركة بعدد من المشاريع الكبرى في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي أثرت عن نتائج طيبة بالنسبة للبيئة والعديد من المجالات الأخرى، بما فيها الصحة والتعليم والإيكولوجيا. وإن تعاوننا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومع الوكالات الأخرى لا يزال فعالاً إلى أبعد درجة. وستواصل تركمانستان إقامة علاقات وثيقة مع هذه

**السيد مريدوف** (تركمانستان) (تكلم بالروسية):  
بادئ ذي بدء أود أن أعرب باسم الوفد التركمانستاني عن خالص التعازي لأسر وأقارب ضحايا حادث سقوط الطائرة في نيويورك يوم أمس.

يشرفني، بالنيابة عن السيد صابر مراد نيازوف، رئيس جمهورية تركمانستان، أن أهني أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان على نياله جائزة نوبل للسلام ذات المقام الرفيع، وأتمنى للأمم المتحدة كل توفيق في عملها الفعال العالي الكفاءة الذي يستهدف حل أصعب المشاكل التي تعصف بعالمنا اليوم.

واسمحوا لي، أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن خبرتكم ومعرفتكم سوف تعجلان بسير عمل الجمعية العامة بأقصى درجة من الفعالية.

وتشارك تركمانستان في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة العاشرة بوصفها كيانا مستقلاً في العلاقات الدولية، وللمرة السادسة بوصفها دولة أقر المجتمع الدولي بوضعها المحايد. ومنذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٨٠/٥٠ بشأن حياد تركمانستان الدائم، وهو ما يتسم بأهمية تاريخية بالنسبة لنا، مافتت دولتنا الشابة تشهد باستمرار دعم الأمم المتحدة لها في سعيها للسلام ولمبادرات سياستنا الخارجية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار. واغتناماً لهذه الفرصة، أود أن أنقل إلى رؤساء الوفود الحاضرة هنا وإلى ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عبارات الامتنان من الرئيس نيازوف، وأن أطمئنكم على التزام تركمانستان الثابت بواجباتها الدولية بوصفها دولة محايدة على الدوام.

إن العلاقات مع الأمم المتحدة، التي تركز على التعاون الوثيق والاحترام التام لمبادئ المنظمة الأساسية، كانت وستظل في جوهر استراتيجية السياسة الخارجية

وبالنظر إلى ما حدث، فقد تعاون بلدي مع الأمم المتحدة في توفير نقل الإمدادات الإنسانية التي أرسلتها وكالات الإغاثة الإنسانية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة إلى أفغانستان عبر تركمانستان، بما في ذلك اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، فضلا عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى. وقد حظي موقف تركمانستان البناء بتأييد عام من الأمم المتحدة ومن أغلبية الدول في العالم.

وإننا نشعر بقلق شديد إزاء الحالة في أفغانستان والصراع المسلح الجاري في ذلك البلد، الذي يؤثر في الاستقرار فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتشاطر تركمانستان الرأي بأنه لا بديل عن التوصل إلى حل سلمي لمسألة أفغانستان عن طريق المفاوضات. وهذا هو سبب اقتناعنا بأن الطريق إلى السلام في هذا البلد الذي طال أمد معاناته يكمن في المفاوضات السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وإننا في هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا البالغ للجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز دور الأمم المتحدة في التوصل إلى حل للأزمة الأفغانية، لأن الأمم المتحدة بالتحديد هي التي يجب أن تضطلع بدور في التوصل إلى آليات قانونية دولية لتسوية الحالة في أفغانستان.

وفيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية للتنمية والتعاون السلميين في المنطقة، أود أن أؤكد أن السياسة الخارجية القائمة على الحياد التي تتبعها تركمانستان منذ البداية تسير في هذا الطريق بكل دقة. كما تتعلق هذه النقطة بمسألة استغلال المخزونات الطبيعية من الهيدروكربونات الثمينة في منطقة حوض بحر قزوين، التي لا تقتصر على المصالح الإقليمية فحسب، وإنما تشمل مصالح العديد من الدول الأخرى في العالم فضلا عن مصالح الشركات عبر الوطنية. وتمثل سياستنا في وضع هذه المصالح في الاعتبار.

الوكالات التابعة للأمم المتحدة في البحث عن سبل جديدة للتعاون.

وإننا نعتبر التفاعل مع هيئات ووكالات الأمم المتحدة أداة هامة ومفيدة في تعاوننا على الصعيد الإقليمي وفي المجال الاقتصادي والثقافي والإعلامي، فضلا عن الجهود المشتركة التي تبذل مع حكومات البلدان المجاورة لتنفيذ مختلف أنواع البرامج الدولية الأخرى. وما من شك في أن كل هذا يؤدي إلى تعزيز علاقات حسن الجوار وروابط الشراكة في المنطقة. ولذلك، فإن بلدنا يعترم التركيز في المستقبل على الحفاظ على أوثق اتصال ممكن مع مكاتب الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، التي تنمو أهميتها باستمرار.

وعلى غرار ذلك، أود أن أوجه الاهتمام بوجه خاص إلى الحالة التي نشأت في منطقتنا منذ الأحداث المساوية في ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة. فلقد علم شعب تركمانستان بشعور عميق من الحزن بالأنباء الواردة من أمريكا. وقد أعرب رئيس جمهورية تركمانستان، باسم شعب بلدنا، عن خالص تعازيه لأسر وأقارب الضحايا، ووجه كلمات المواساة والعطف لجميع الأمريكيين.

ولقد أديننت هذه الأعمال الإرهابية في بلدي دون قيد أو شرط. وكانت حكومة تركمانستان من أوائل الحكومات التي أدلت ببيان بتأييد الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب بفعالية. وقد أوصت تركمانستان بتوحيد هذه الجهود تحت رعاية الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى قيام أعضاء المجتمع الدولي بتنسيق الجهود عن كثب بالاستناد إلى القانون الدولي، وكفالة ألا يظل أي مظهر من مظاهر الإرهاب في هذا العالم دون عقاب، واتخاذ كل التدابير الفعالة والمشروعة الممكنة لمكافحة هذا البلاء.

من الطبيعي أن مخزونات النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين موارد هامة للغاية للطاقة في القرن الحادي والعشرين. وإن استغلالها بطريقة عقلانية وفعالة، وبناء الهياكل الأساسية الملائمة من الأنابيب لإيصال هذه الإمدادات من الطاقة إلى الأسواق العالمية، سيكفل النمو الاقتصادي الهائل للعديد من الدول والرفاه لشعوبها. ويمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في هذه العملية، باعتبارها قادرة على إنشاء الآلية اللازمة لضمان نقل هذه المواد الأولية بصورة مأمونة ودون عائق عبر خطوط أنابيب عبر الدول. وتذكر الجمعية أن تركمانستان قدمت هذه الفكرة إلى قمة الألفية واقترحت وضع اتفاقية دولية في هذا الصدد.

ويرتبط النشاط الاقتصادي الفعال في منطقة بحر قزوين بشكل فطري بكفالة الاستقرار في المنطقة. وتعتقد تركمانستان بأنه يجب أن تصبح منطقة بحر قزوين منطقة من السلام والاستقرار والتعاون الدولي المطرد بالاستناد إلى مبادئ العدالة والاحترام المتبادل.

ومن الواضح أن المشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مشاكل معقدة ومتعددة الجوانب. وإن بالإمكان حلها لا عن طريق الجهود الجماعية فحسب، وإنما أيضا عن طريق الاعتراف الضروري بالدور الذي تضطلع به والمسؤولية التي تتحملها كل دولة من الدول بوصفها عضوا في المجتمع العالمي. هذا هو منطق السلوك السياسي الذي تفكر فيه تركمانستان عندما تكرر نفسها لأهداف توطيد السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن بلدي على استعداد دوما للشراكة البناءة، وتعلم الأمم المتحدة أن بإمكانها أن تعتمد دوما على تركمانستان.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.